المندوبية الوزارية
المكلفة بحقوق
الإنسان

المملكة المغربية
ⵜⴰⴳⵍⴷⵉⵜ ⵏ ⵍⵎⵖⵔⵉⴱ
Royaume du Maroc

ⵜⴰⵎⴰⵡⴰⵙⵜ ⵜⴰⵅⴰⵎⴰⵡⴰⵜ ⴷⵍⵢⴰⵏⵏ ⵅⵔ ⴷⵖⵓⵔⴰⵏ ⵏ ⵓⵔⵅⴰⵢ
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

رصـــد إعـــلامـــي

المنتدى العربي الإفريقي
"المقاولة وحقوق الإنسان"

مراكش
ⵎⵔⵕⵓⵛ

24 و 25
24 ∧ 25
يونيو
ⵢⵓⵏⵢⵓ
2025

المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان
المملكة المغربية
Royaume du Maroc
Délégation Interministérielle aux Droits de l'Homme
Interministerial Delegation for Human Rights

بلاغ صحفي

تنظيم المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

مراكش 24-25 يونيو 2025

تحتضن المملكة المغربية المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان الذي تنظمه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، حول موضوع: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان" وذلك يومي 24 و25 يونيو 2025 في مدينة مراكش.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى تجاوبا مع التوجهات الدولية والإقليمية والديناميات المنبثقة عن اللقاءات الدورية التي سبق أن عقدت حول هذا الموضوع من قبيل المنتدى الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان (منذ 2022) والحوار العربي (المنعقد بالدوحة في أكتوبر 2024).

وتهدف هذه التظاهرة أساسا إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ودعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يروم المنتدى بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

جدير بالذكر أن المنتدى العربي الإفريقي سيعرف مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

وستتميز أشغال المنتدى بمداخلات رفيعة المستوى لممثلي دول المنطقة ومسؤولين سامين في هيئات إقليمية ودولية، إلى جانب برمجة جلسات موضوعاتية وتنظيم رواق لعرض مبادرات وبرامج المشاركين ذات الصلة بهذا الموضوع وللتفاعل المباشر بين ممثلي الحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان والفاعلين الاقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الأممية، والخبراء والأكاديميين.

اليوم 24
alyaoum24.com
مدار 21
MADAR21.COM
أفريكا فور بريس
2M
الأولى
الحقيقة كما هي
فبراير
MAP EXPRESS
كونا KUNA
وكالة الأنباء الكويتية
Kuwait News Agency
وكالة الوثام الوطني للأنباء
الوكالة الإخبارية الموريتانية المهتمة بشؤون الجاليات
LE 20.ma
24 بالعربية
الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'information
AMI
M24
الملاحظ
وكالة الرائد الإخبارية
الرائد
لا يكذب أهله
أفريكا فور بريس
آشكاين
جريدة السياسيين وصناع القرار
مراكش الآن
مراكش الإخبارية
Le 0ma
من الصفر... يبدأ الخبر
TEL QUEL
عربي
ساعة 24
نبض
زنقة 20
أنفاس بريس
ANFASPRESS.COM
هاسبريس
يومية إلكترونية وطنية إخبارية شاملة
رقم الإيداع: 2018/2
Haspresse
مراكش بوست
الأيام.نت
LEYAM.NET
آخر خبر
AkherKhabar.ma
SA TV.MA
العدالة
Awal 24
أوال 24
presse électronique indépendante
albahja24.ma
البهجة 24
الانتفاضة
WWW.AL-INTIFADA.COM
أكادير أنفو
المشاهد
WWW.ALMOCHAHID.COM
www.agadirinfo.ma
ZAP com
zagorapress.com
K24
KHABAR 24
www.k24.ma
الرباط
المراكشي
ECO 17
Ecology - Economy
هبة بريس
HIBAPRESS
TV
أبا بريس
apapress.com
Presse Mehwar
الصحفي المحور
Al Hadat.ma
الحدث

https://www.youtube.com/watch?v=9IvXP0YG-H4

الأخبار الظهيرة الأولى 2025/06/24

https://www.youtube.com/watch?v=ptspiq9uGgE

الأخبار الرئيسية الأولى 2025/06/24

https://www.youtube.com/watch?v=KTqkkzUB22k

المسائية: الثلاثاء 24 يونيو 2025

https://www.youtube.com/watch?v=t9VReiKw_Ag

مراكش.. انعقاد أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

مراكش: انطلاق أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

الثلاثاء, 24 يونيو, 2025 - 23:13

مراكش – انطلقت اليوم الثلاثاء بمراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان. "

ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وتسليط الضوء على المقاولة، باعتبارها فضاء سوسيو اقتصاديا، تتفاعل داخله العلاقات وقواعد السلوك المنظمة مع الحقوق الفردية والجماعية.

ويروم المنتدى أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يتوخى النهوض برؤية موحدة لنمو اقتصادي يراعي حقوق الإنسان، وإدماج النماذج الاقتصادية بالمنطقتين العربية والإفريقية الاقتصادية لأسس حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة

وصحية ومستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقييم السياسات المعتمدة إقليميا ودوليا، ورفع التحديات المشتركة، والنهوض بدور المقاولات المنخرطة في ديناميات التطور والإدماج الاقتصادي في المنطقة.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

ويتضمن برنامج المنتدى مداخلات تسلط الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار.

وتركز جلسات المنتدى كذلك على الشروط والمكتسبات الوطنية الداعمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة الأطر التشريعية والمؤسساتية لدول المنطقة، وإعمال هذه الدول للمعايير ذات الصلة، وانخراطها في المبادرات الدولية والديناميات الإقليمية والثنائية ذات الصلة.

كما تتناول أشغال المنتدى المبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، فضلا عن مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

وبالموازاة مع المنتدى تم تخصيص فضاء للعرض خاص بالمشاركين، من أجل عرض برامجهم وتقديم مبادراتهم وأنشطتهم ذات الصلة بالمواضيع المشمولة بأشغال المنتدى، بما يمكن من تنمية التفاعل وتقاسم التجارب بين ممثلي الدول والمقاولات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84-%D8%AD%D9%8A%D9%88%D9%8A-%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%B1%D8%B3-%D9%81%D9%8A%D9%87-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%/A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84

المقاولة مجال حيوي تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية (السيد بلكوش)

الثلاثاء, 24 يونيو, 2025 - 23:18

مراكش – أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، السيد محمد الحبيب بلكوش، اليوم الثلاثاء بمراكش، أن المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال والزبناء.

وأضاف السيد بلكوش في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، أن المقاولة أضحت أيضا الفضاء المؤسسي الذي يساهم في تيسير التمتع بحقوق الإنسان، من خلال تأمين الوفرة الاقتصادية وإنتاج الثروة، وتوفير الشغل والخدمات التجارية، والإسهام في تحقيق التنمية وحماية التوازنات البيئية.

وأشار إلى أن الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي، بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

ونوه السيد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية منها.

وأشار من جهة أخرى، إلى أن احتضان المملكة للمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأضاف أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما

الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية.

كما يروم بحث سبل تعزيز التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

ويتضمن برنامج المنتدى مداخلات تسلط الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار، إلى جانب التطرق للمبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، وكذا مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

https://www.mapexpress.ma/ar/actualite/%D8%A7%D9%84%D8%B9%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%A9-%D8%A8%D9%8A%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%85%D8%AF%D8%AE/%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF-%D9%88%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84/

العلاقة بين الأعمال وحقوق الإنسان مدخل أساسي لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الأمن الإنساني (السيدة بوعياش)

مراكش – أكدت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان، أمينة بوعياش، اليوم الثلاثاء بمراكش، أن العلاقة بين الأعمال وحقوق الإنسان تعد مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الأمن الإنساني.

وقالت السيدة بوعياش، في كلمة مسجلة خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم تحت شعار "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، إن "العلاقة بين الأعمال وحقوق الإنسان أصبحت قضية استراتيجية محورية، لا تقتصر على النقاشات الأكاديمية أو المؤسساتية، بل تمثل مدخلا أساسيا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الأمن الإنساني."وأشارت إلى أن من بين الرهانات التي يشتغل عليها المجلس الوطني لحقوق الإنسان ضرورة تضمين حقوق الإنسان في أطر الاستثمار الدولي، وإدماج قضية المناخ ضمن أولويات السياسات الاقتصادية، وملائمة أهداف التنمية المستدامة مع الالتزامات الحقوقية، وإشراك الفئات الهشة في إعداد السياسات، والتسريع باعتماد الاتفاقية الدولية حول الحق في التنمية والأنشطة التجارية.وأبرزت من جهة أخرى، أنه في ظل الدينامية الاقتصادية التي يشهدها المغرب، تزداد أهمية إدماج البعد الحقوقي في المشاريع الكبرى، والبنية التحتية، وسلاسل التوريد، بما يضمن بيئة عمل لائقة، خالية من التمييز، تحترم الكرامة الإنسانية وتلتزم بالمعايير البيئية والاجتماعية.كما ذكرت بمحاور إستراتيجية عمل المجلس الوطني لحقوق الإنسان ومنها على الخصوص، دعم التدابير الطوعية والإلزامية لضمان احترام المقاولات لحقوق الإنسان، والمساهمة في إعداد ملف المغرب لاستضافة كأس العالم باعتماد مقاربة حقوقية، ودعم

استراتيجية وطنية لحقوق الإنسان تدمج بُعد الأعمال وحقوق الإنسان، والدعوة إلى مقاربة حقوقية في منطقة التجارة الحرة القارية الإفريقية.وأشارت، من جهة أخرى، إلى أن المنتدى يشكل فرصة للتفكير الجماعي في سبل التلاقي بين أهداف التنمية المستدامة 2030، وأجندة الاتحاد الإفريقي 2063.

من جانبه، أكد الأمين العام للشبكة العربية للمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، سلطان بن حسن الجمالي، أن بناء مجتمع شامل ومنصف، وضمان العدالة داخل المؤسسات الاقتصادية، يتطلبان بالضرورة احترام حقوق الإنسان في جميع مجالات الأنشطة، بما في ذلك ريادة الأعمال.وأضاف أن تحسين حماية حقوق الإنسان في إطار أنشطة المقاولات يعد ركيزة أساسية لتحقيق التنمية المستدامة وخلق فرص العمل والثروات.

بدوره، أشار المفوض المكلف بحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني بموريتانيا، سيد أحمد اعلي بنان، في كلمة تليت نيابة عنه، إلى أن هذا المنتدى يمثل فرصة حقيقية لتبادل الخبرات وفتح آفاق جديدة لتطوير التعاون الإقليمي في قضية بالغة الأهمية تتعلق بحقوق الإنسان والنمو الاقتصادي المستدام.واعتبر أنه لا يمكن تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة دون احترام حقوق الإنسان وإرساء العدالة الاجتماعية والمشاركة الجماعية في اتخاذ القرار وتنفيذ الاستراتيجيات الاقتصادية، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان والتعاون بين القطاعين العام والخاص.

من جهته، أكد الأمين العام المساعد للأمم المتحدة، مدير المكتب الإقليمي للدول العربية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، عبد الله الدردري، في كلمة عبر الفيديو، أن التنمية الاقتصادية واحترام حقوق الإنسان يتعين أن يكونا متلازمين، مضيفا أن الشركات، تعد قبل كل شيء، جهات فاعلة في المجتمع، ولديها القدرة على صون كرامة ورفاهية ملايين الأشخاص.وأشار إلى أنه في العقود الأخيرة، أدرجت العديد من الدول حول العالم مبادئ حقوق الإنسان ضمن قوانينها واستراتيجياتها الوطنية بالشراكة مع المقاولات، داعيا إلى تضافر الجهود بين الحكومات، والهيئات الخاصة، والمقاولات، والمؤسسات المالية، والمجتمع المدني، ومنظمات حقوق الإنسان، لتشجيع أي مبادرة أو سياسة شاملة تهدف إلى تحقيق التنمية الاقتصادية وتحترم الحقوق الأساسية.

من جهتها، أبرزت مديرة جمع التبرعات والشراكات الخاصة في (اليونيسف)، كارلا حداد ماريديني، في كلمة مسجلة، أن المقاولات تتمتع بالسلطة والمسؤولية للاضطلاع بدورها كقوة دافعة في حماية وتعزيز حقوق الإنسان، وخاصة حقوق الطفل، مشيرة إلى أن تنمية المجتمعات والمقاولات رهينة بحماية حقوق الطفل والحفاظ عليها.وأشارت إلى تزايد عدد المقاولات التي تُدمج حقوق العاملين وحماية حقوقهم في سلاسل التوريد والإنتاج في استراتيجياتها للتنمية المستدامة، وذلك بفضل جهود ومبادرات منظمة اليونيسف وشركائها حول العالم.

ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وكذا بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

https://alyaoum24.com/1972459.html

منتدى في مراكش يناقش مدى احترام المقاولة لحقوق الإنسان

قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن العلاقة بين المقاولة وحقوق الإنسان أصبحت من القضايا المحورية في المنظومة الحقوقية الدولية، بالنظر إلى ما تلعبه المقاولة من أدوار في ممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، خاصة في ما يتعلق بالمساواة في الشغل، الحق في الإضراب، الحماية الاجتماعية، وجودة المنتجات وسلامتها، واحترام الالتزامات التعاقدية.

جاء ذلك بمناسبة كلمته اليوم الثلاثاء 24 يونيو 2025، في افتتاح أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، المنظم بمراكش تحت شعار: « من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان »، بحضور فاعلين مؤسساتيين وخبراء من العالم العربي والقارة الإفريقية.

واعتبر بلكوش أن تنظيم هذا المنتدى يعكس دينامية إقليمية صاعدة وإرادة جماعية لمواصلة التفاعل والتعاون المثمر بين العالم العربي وعمقه الإفريقي. واعتبر أن المنتدى يشكل إضافة نوعية للمبادرات المشتركة، وفرصة لتقوية الشراكات الثنائية والانخراط الجماعي في المبادرات والأجندات الدولية، مع مراعاة الخصوصيات الإقليمية وتعزيز التنمية البشرية.واستحضر المتحدث الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في ملتقى « تكاملات الاستثمار » عام 2005، والتي أبرزت أهمية المواءمة بين منطق الربح ومعايير التنمية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، باعتبارها مكونات أساسية لاقتصاد يحترم حقوق الإنسان.ودعا إلى دعم الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في إطار النشاط المقاولاتي، من خلال مقاربة استراتيجية وطنية تتيح للمقاولات تبني مرجعيات واضحة، وتقييم أثر أنشطتها، وتعزيز قدرات الفاعلين في المجال.كما نوه بالممارسات الفضلى المعتمدة في بعض المقاولات والمؤسسات العمومية المغربية التي كرست مفهوم المقاولة المواطِنة، وأكد على ضرورة تقاسم هذه التجارب مع باقي الدول الإفريقية والعربية للاستفادة منها، وتعزيز ثقافة حقوق الإنسان داخل النسيج المقاولاتي. يشار إلى أن المنتدى يأتي في سياق دولي يعرف تطورات هامة في مجال الأعمال وحقوق الإنسان، حيث تم اعتماد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية سنة 2011، وتواصل المفاوضات بشأن اتفاقية دولية ملزمة تنظم العلاقة بين المقاولة وحقوق الإنسان، إلى جانب تنظيم المنتدى الأممي السنوي المعني بهذا الموضوع

https://febrayer.com/1108291.html#:~:text=%D9%88%D9%8A%D8%B9%D8%B1%D9%81%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89%20%D9%85%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83%D8%A9%20%D8%A3%D8%B2%D9%8A%D8%AF%20%D9%85%D9%86,%D9%88%D8%A8%D8%A7%D8%AD%D8%AB%D9%8A%D9%86%20%D9%88%D8%A3%D9%83%D8%A7%D8%AF%D9%8A%D9%85%D9%8A%D9%8A%D9%86%20%D9%88%D8%AE%D8%A8%D8%B1%D8%A7%D8%A1%20%D9%81%D9%8A%20%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D8%A7%D9%84.

انطلاق المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان بمراكش

انطلقت اليوم الثلاثاء 24 يونيو 2025، بمراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان. "

ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وتسليط الضوء على المقاولة، باعتبارها فضاء سوسيو اقتصاديا، تتفاعل داخله العلاقات وقواعد السلوك المنظمة مع الحقوق الفردية والجماعية.

ويروم المنتدى أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يتوخى النهوض برؤية موحدة لنمو اقتصادي يراعي حقوق الإنسان، وإدماج النماذج الاقتصادية بالمنطقتين العربية والإفريقية الاقتصادية لأسس حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقييم السياسات المعتمدة إقليميا ودوليا، ورفع التحديات المشتركة، والنهوض بدور المقاولات المنخرطة في ديناميات التطور والإدماج الاقتصادي في المنطقة.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

ويتضمن برنامج المنتدى مداخلات تسلط الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار.

وتركز جلسات المنتدى كذلك على الشروط والمكتسبات الوطنية الداعمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة الأطر التشريعية والمؤسساتية لدول المنطقة، وإعمال هذه الدول للمعايير ذات الصلة، وانخراطها في المبادرات الدولية والديناميات الإقليمية والثنائية ذات الصلة.

كما تتناول أشغال المنتدى المبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، فضلا عن مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

وبالموازاة مع المنتدى تم تخصيص فضاء للعرض خاص بالمشاركين، من أجل عرض برامجهم وتقديم مبادراتهم وأنشطتهم ذات الصلة بالمواضيع المشمولة بأشغال المنتدى، بما يمكن من تنمية التفاعل وتقاسم التجارب بين ممثلي الدول والمقاولات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

https://rue20.com/915302.html?sfnsn=wa

مراكش تحتضن المنتدى العربي الأفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

زنقة 20 ا مراكش | محمد المفرك

تحتضن مدينة مراكش المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان الذي تنظمه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، حول موضوع: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان" وذلك يومي 24 و25 يونيو 2025 في مدينة مراكش.ويأتي تنظيم هذا المنتدى تجاوبا مع التوجهات الدولية والإقليمية والديناميات المنبثقة عن اللقاءات الدورية التي سبق أن عقدت حول هذا الموضوع من قبيل المنتدى الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان (منذ 2022) والحوار العربي (المنعقد بالدوحة في أكتوبر 2024).

/https://le12.ma/article/558128

تعزيز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر. وفق ما جاء على لسان محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء بمراكش.

وأضاف بلكوش، خلال افتتاحه أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة النخيل على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك بالغ اهتمامه ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق

الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها السيد بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

https://ar.telquel.ma/%D8%A8%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B4-%D9%85%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%B6%D8%B1%D9%88%D8%B1%D9%8A-%D8%AA%D9%82%D9%8A%D9%8A%D9%85-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AB%D8%B1-/%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D9%84

بلكوش: من الضروري تقييم الأثر الحقوقي لأنشطة المقاولات بانتظام

الثلاثاء 24 يونيو 2025 - 15:14

أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، اليوم الثلاثاء، أن احتضان المغرب للمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان يعكس دينامية إقليمية متنامية، وإرادة مشتركة لتعزيز التعاون بين المنطقتين العربية والإفريقية.

واعتبر بلكوش، خلال افتتاح أشغال المنتدى المنعقد يومي 24 و25 يونيو الجاري، بمدينة مراكش، أن هذا الحدث يشكّل محطة جديدة لدعم حوار إقليمي من أجل اقتصاد مسؤول يضع احترام حقوق الإنسان في صلب أولوياته.

وأوضح المسؤول المغربي أن المنتدى يمثل إضافة نوعية إلى المبادرات العربية والإفريقية، وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين في إطار أجندات ومبادرات دولية تراعي مصالحهما وخصوصياتهما، مشددا على أهمية هذا التعاون جنوب-جنوب في تحقيق التنمية البشرية وتعزيز حضور اقتصادات الدول العربية والإفريقية على الساحة الدولية.

وفي هذا الإطار، استشهد بلكوش بالرسالة الملكية التي وجهها الملك محمد السادس إلى المشاركين في ملتقى "تكاملات الاستثمار" المنعقد سنة 2005، والتي دعت إلى قيام حركة استثمارية واسعة تجمع بين الربح المشروع واحترام المعايير الكونية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة.

وسجّل بلكوش أن موضوع المقاولة وحقوق الإنسان أصبح منذ مطلع الألفية الثالثة من القضايا المركزية التي تشغل اهتمام المنظومة الدولية لحقوق الإنسان، نظرا إلى كون المقاولة مجالا تتقاطع فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، موضحا أن هذه الحقوق تشمل الالتزامات تجاه العمال؛ من قبيل المساواة والانتماء النقابي والحق في الإضراب والحماية الاجتماعية، إلى جانب الالتزامات تجاه الزبناء، لاسيما ما يتصل بالجودة والسلامة والوفاء بالتعاقدات.

ودعا في هذا السياق إلى ضرورة توفير حماية قانونية وقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، من خلال اعتماد مقاربة للتخطيط الاستراتيجي ترتكز على إعداد خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على احترام المعايير الحقوقية، وتعزز مساهمتها في تكريس قيم الديمقراطية وحقوق الإنسان، مع تقييم تأثير أنشطتها على هذه الحقوق ورفع قدرات الفاعلين في هذا المجال.

وأشاد بلكوش بالمبادرات الوطنية المتعلقة بإدماج البعد الحقوقي في البيئة المقاولاتية، وعلى رأسها السياسات العمومية التي تبنتها مؤسسات صناعية وتجارية مغربية لترسيخ ثقافة المسؤولية الاجتماعية والمواطنة الاقتصادية، معتبرا أن هذه التجارب، إلى جانب نظيراتها في عدد من الدول الإفريقية والعربية، تمثل نماذج جيدة تستحق التشجيع والتقاسم ضمن شبكات التعاون الإقليمي.

كما أثنى على جهود المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات الإقليمية العربية والإفريقية، في إدراج موضوع المقاولة وحقوق الإنسان ضمن أجنداتها، داعيا إلى مواصلة التنسيق وتبادل الخبرات من أجل ترسيخ هذا التوجه الحقوقي في السياسات الاقتصادية.

وأشار بلكوش إلى أن منظومة الأمم المتحدة اعتمدت سنة 2011 المبادئ التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وانخرطت منذ ذلك الحين في مسار إعداد اتفاقية دولية ملزمة في هذا المجال، لا تزال المفاوضات بشأنها مستمرة. كما حرصت الأمم المتحدة على تنظيم منتدى سنوي معني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، يُعد منصة دولية هامة لتقاسم التجارب وتعزيز المساءلة.

وختم المسؤول المغربي مداخلته بالتأكيد على أهمية تعزيز الالتقائية بين المبادرات الوطنية والإقليمية والدولية، بما يعزز مناعة المجتمعات، ويضمن توازنًا بين أهداف التنمية الاقتصادية واحترام الحقوق الكونية.

https://madar21.com/353570.html

انطلاق أشغال "منتدى المقاولة وحقوق الإنسان"

انطلقت اليوم الثلاثاء بمراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان. "

ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وتسليط الضوء على المقاولة، باعتبارها فضاء سوسيو اقتصاديا، تتفاعل داخله العلاقات وقواعد السلوك المنظمة مع الحقوق الفردية والجماعية.

ويروم المنتدى أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يتوخى النهوض برؤية موحدة لنمو اقتصادي يراعي حقوق الإنسان، وإدماج النماذج الاقتصادية بالمنطقتين العربية والإفريقية الاقتصادية لأسس حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقييم السياسات المعتمدة إقليميا ودوليا، ورفع التحديات المشتركة، والنهوض بدور المقاولات المنخرطة في ديناميات التطور والإدماج الاقتصادي في المنطقة.

يعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.ويتضمن برنامج المنتدى مداخلات تسلط الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار.

وتركز جلسات المنتدى كذلك على الشروط والمكتسبات الوطنية الداعمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة الأطر التشريعية والمؤسساتية لدول المنطقة، وإعمال هذه الدول للمعايير ذات الصلة، وانخراطها في المبادرات الدولية والديناميات الإقليمية والثنائية ذات الصلة.

كما تتناول أشغال المنتدى المبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، فضلا عن مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

وبالموازاة مع المنتدى تم تخصيص فضاء للعرض خاص بالمشاركين، من أجل عرض برامجهم وتقديم مبادراتهم وأنشطتهم ذات الصلة بالمواضيع المشمولة بأشغال المنتدى، بما يمكن من تنمية التفاعل وتقاسم التجارب بين ممثلي الدول والمقاولات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

https://anfaspress.com/news/voir/153375-2025-06-24-01-21-48

منتدى مراكش 2025.. نحو اقتصاد مسؤول يحترم حقوق الإنسان ويعزز التنمية العربية الإفريقية

الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان

أكد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن استضافة المغرب للمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول محتض لمقاربة حقوق الإنسان"، تعكس إيمان المملكة بأهمية الربط بين المقاولة وحقوق الإنسان كركيزة أساسية للنهوض بحقوق الإنسان وتحقيق التنمية المستدامة.

وأشار بلكوش، في مراكش، يوم الثلاثاء 24 يونيو 2025، إلى الرسالة الملكية التي تؤكد على ضرورة دمج المسؤولية الاجتماعية في نشاطات المقاولات كشرط لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وأبرز المندوب الوزاري لحقوق الإنسان، الدور الحيوي للمقاولات في تعزيز الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، خاصة في مجالات العمل، المساواة، الحماية الاجتماعية، وجودة الخدمات.

وأشار المتحدث إلى اعتماد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان (2011) وجهود إعداد اتفاقية دولية ملزمة في هذا المجال.
كما استعرض المبادرات الإقليمية في أفريقيا والعالم العربي، مثل إطار الاتحاد الإفريقي للسياسات المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، والمؤتمرات والحوارات السابقة التي تعزز التعاون بين الدول العربية والإفريقية.

وفيما يخص التحديات والفرص، شدد بلكوش على ضرورة التنسيق العربي الإفريقي لمواجهة التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية، وتحقيق تنمية تحفظ كرامة الإنسان. داعيا إلى تبني مقاربة استراتيجية وطنية تشجع المقاولات على احترام حقوق الإنسان، من خلال وضع خطط عمل وطنية، تقييم الأثر، وتعزيز القدرات والمعرفة.

وأشاد المندوب الوزاري بالممارسات الفضلى التي حققتها المملكة المغربية في إدماج البعد الحقوقي في الوسط المقاولاتي، مشيراً إلى أهمية تبادل هذه التجارب مع الدول العربية والإفريقية لتعزيز المسؤولية الاجتماعية والمقاولة المواطنة.

وبخصوص أهداف المنتدى وبرنامجه، قال بلكوش، أن المنتدى يهدف إلى تعزيز الحوار والتنسيق المشترك بين الدول العربية والإفريقية في مجال المقاولة وحقوق الإنسان.
ويتضمن برنامج المنتدى جلسة رفيعة المستوى تركز على النمو الاقتصادي المستدام المبني على مقاربة حقوق الإنسان، ومحاور استراتيجية حول السياسات الوطنية والاتفاقيات الاستثمارية الدولية.
وستتناول أشغال المنتدى قضايا مثل الحوار الاجتماعي الثلاثي، الحماية الاجتماعية، القضاء على العمل الجبري والتمييز، والمساواة بين الجنسين.

واختتم المندوب الوزاري كلمته بالتأكيد على حرص المغرب على تقاسم تجربته الوطنية وتعزيز التعاون الإقليمي لتحقيق تنمية بشرية مستدامة، متمنياً التوفيق والنجاح لأشغال المنتدى، معرباً عن أمله في أن تسهم مخرجاته في توحيد الجهود العربية والإفريقية وتعزيز مكانة المنطقة في المبادرات الدولية.

https://alhadat.ma/250909/amp

بلكوش: المقاولة مجال حيوي تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية

أكد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، السيد محمد الحبيب بلكوش، اليوم الثلاثاء بمراكش، أن المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال والزبناء.
وأضاف السيد بلكوش في كلمة خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، أن المقاولة أضحت أيضا الفضاء المؤسسي الذي يساهم في تيسير التمتع بحقوق الإنسان، من خلال تأمين الوفرة الاقتصادية وإنتاج الثروة، وتوفير الشغل والخدمات التجارية، والإسهام في تحقيق التنمية وحماية التوازنات البيئية.

وأشار إلى أن الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي، بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

ونوه السيد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية منها.

وأشار من جهة أخرى، إلى أن احتضان المملكة للمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ين م عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأضاف أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما

الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية.

كما يروم بحث سبل تعزيز التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

ويتضمن برنامج المنتدى مداخلات تسلط الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار، إلى جانب التطرق للمبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، وكذا مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

https://madar21.com/351975.html

زنيبر يستعرض بجنيف مستجدات إصلاح العدالة والسياسة الجنائية بالمغرب

أبرز السفير الممثل الدائم للمملكة المغربية لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عمر زنيبر، في مداخلة له خلال الدورة الـ59 لمجلس حقوق الإنسان، الإصلاحات الجوهرية التي عرفها النظام القضائي والسياسة الجنائية بالمغرب، مؤكداً على التزام المملكة بالتفاعل البناء مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان.

وأوضح زنيبر، خلال جلسة عمومية خُصصت للتفاعل مع تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، أن المغرب اعتمد إصلاحين بارزين يهمان إقرار العقوبات البديلة وتعديل مدونة المسطرة الجنائية، في إطار تحديث المنظومة القانونية وضمان التوازن بين حفظ النظام العام وصون الحقوق والحريات الفردية.

وأشار إلى أن هذه الخطوات تنبع من حرص المملكة على ترسيخ دولة الحق والقانون وتعزيز ثقة المواطنين في العدالة، مع التركيز على احترام الكرامة الإنسانية وتفعيل بدائل عقابية تساهم في إعادة الإدماج ومكافحة الجريمة.

وفي سياق التفاعل الدولي، أبرز زنيبر أن المغرب قدّم تقريره الدوري الخامس بشأن تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب، كما ساهم، منذ بداية السنة الجارية، بـ38 وثيقة ضمن تقارير المفوضية السامية لحقوق الإنسان، والمساطر الخاصة، واللجنة الاستشارية التابعة للمجلس.

وأعلن السفير المغربي أن المملكة ستتقدم، باسم مجموعة من الدول، بمشروع قرار حول الأثر السلبي للفساد على حقوق الإنسان.

كما أشار إلى أن المغرب سيحتضن يومي 24 و25 يونيو الجاري المنتدى العربي-الإفريقي حول المقاولات وحقوق الإنسان، على أن يتم تقديم خلاصاته خلال فعالية موازية في فاتح يوليوز المقبل.

https://www.hespress.com/%D8%B2%D9%86%D9%8A%D8%A8%D8%B1-%D9%8A%D8%A8%D8%B3%D8%B7-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B6%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82%D9%8A-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-1577480.html/amp

زنيبر يبسط الوضع الحقوقي بالمغرب

أكدت المملكة المغربية، اليوم الثلاثاء بجنيف، التزامها المتواصل بتعزيز حقوق الإنسان ودولة القانون، مبرزة أمام مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة جملة من الإصلاحات الجوهرية التي باشرتها في المجالين القضائي والجنائي.

وفي كلمة ألقاها عمر زنيبر، السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، خلال جلسة مناقشة تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، أبرز أن المغرب اعتمد إصلاحين كبيرين يكرّسان ثقة المواطن في منظومة العدالة، ويعززان احترام الكرامة الإنسانية ويستثمران الموارد القانونية في محاربة الجريمة ودعم إعادة الإدماج.يتعلق الأمر، وفق ما جاء في كلمة السفير، بقانون جديد يُدخل العقوبات البديلة عوض العقوبات السالبة للحرية، وكذا بمراجعة شاملة لقانون المسطرة الجنائية، بما يضمن تحديث المنظومة الجنائية المغربية في توازن بين حماية الأمن العام وضمان الحريات الفردية.

وفيما يخص تفاعل المملكة المغربية مع آليات الأمم المتحدة، أشار الدبلوماسي المغربي إلى أن المغرب قدّم تقريره الدوري الخامس حول تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب، فضلاً عن إسهامه خلال الأشهر الأولى من سنة 2025 في 38 مساهمة موجهة إلى تقارير المفوضية السامية ومختلف الإجراءات الخاصة واللجنة الاستشارية للمجلس. وأوضح زنيبر أن المغرب سيقدم باسم المجموعة الأساسية (Core Group) مشروع قرار حول الآثار السلبية للفساد على حقوق الإنسان، وذلك في إطار مساهمته في أشغال الدورة الحالية لمجلس حقوق الإنسان. كما أعلن السفير المغربي عن تنظيم المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان يومي 24 و25 يونيو 2025 بمدينة مراكش، تُعرض خلاصاته في فعالية موازية بمجلس حقوق الإنسان بتاريخ 1 يوليوز 2025. وأكدت المملكة المغربية، في ختام مداخلتها، تمسكها بالعمل متعدد الأطراف، ودعمها الكامل للمفوضية السامية لحقوق الإنسان من أجل أداء مهامها، خاصة في ظل الأزمة المالية التي تمر بها منظمة الأمم المتحدة.

https://le12.ma/article/557357/#google_vignette

المغرب يحتضن المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

يونيو 2025 17 - 12:24 Le12.ma

تحتضن المملكة المغربية المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان الذي تنظمه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، حول موضوع: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان" وذلك يومي 24 و25 يونيو 2025 في مدينة مراكش.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى، وفق بلاغ، تجاوبا مع التوجهات الدولية والإقليمية والديناميات المنبثقة عن اللقاءات الدورية التي سبق أن عقدت حول هذا الموضوع من قبيل المنتدى الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان (منذ 2022) والحوار العربي (المنعقد بالدوحة في أكتوبر 2024).

وتهدف هذه التظاهرة أساسا إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام **المقاولات** لحقوق الإنسان ودعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.كما يروم المنتدى، بحسب المصدر ذاته، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

جدير بالذكر أن المنتدى العربي الإفريقي سيعرف مشاركة أزيد من 200شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال وستتميز أشغال المنتدى بمداخلات رفيعة المستوى لممثلي دول المنطقة ومسؤولين سامين في هيئات إقليمية ودولية، إلى جانب برمجة جلسات موضوعاتية وتنظيم رواق لعرض مبادرات وبرامج المشاركين ذات الصلة بهذا الموضوع وللتفاعل المباشر بين ممثلي الحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان والفاعلين الاقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الأممية، والخبراء والأكاديميين.

https://ar.hibapress.com/details-634505.html#google_vignette

وهبي: الاندماج الاقتصادي العربي الإفريقي ضرورة لحماية حقوق الإنسان

أكد وزير العدل عبد اللطيف وهبي، اليوم الثلاثاء بمراكش، أن رفع التحديات التي تواجه المقاولة في المنطقتين العربية والافريقية، يفرض مزيدا من التعاون والتكامل والاندماج الاقتصادي، وبذل مجهودات تشريعية سواء فيما يتعلق بالجوانب الاتفاقية، الإقليمية والثنائية، أو على صعيد الترسانة القانونية الوطنية لدول المنطقة بما يمكن من تكريس المسؤولية الاجتماعية للمقاولات، وحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية. وقال وهبي، في كلمة تليت نيابة عنه خلال الجلسة الافتتاحية للمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، إن على المنطقتين العربية والإفريقية العمل على خلق بيئات اقتصادية محفزة لنماء وازدهار المقاولة، باعتبارها رافعة أساسية للتنمية. واعتبر أن تحقيق هذا الهدف سيتأتى من خلال اتباع سياسات تنموية محفزة وتشجيعية وداعمة للمقاولة، تُمكّن من الرفع من نِسب النمو وتقوية الجاذبية والتنافسية الاقتصادية والتجارية، فضلا عن توفير أنظمة قانونية حامية ومؤطِّرة للأعمال والأنشطة التجارية، تُمكِّن من احترام حقوق الإنسان في سياق المقاولة. وأكد وهبي على أن التنظيم القانوني للأنشطة المقاولاتية الذي يضمن التوازن بين ضرورة حماية وتحفيز المقاولة المواطنة وتنمية الاستثمار، وبين متطلبات حماية حقوق الإنسان، يُعد أحد التحديات الرئيسية، لاسيما في ظل ظهور إشكالات قانونية مستجدة ناشئة، يزيد من صعوباتها الخصاص الذي يعرفه التأطير المعياري الدولي لهذا الموضوع.وسجل الوزير أن متطلبات تعزيز الجاذبية الاقتصادية للمقاولة في المنطقة العربية والافريقية، وتأمين التمتع بالحق في العمل، ومأسسة آليات الحوار الاجتماعي، وضمان التشاور وإشراك الأجراء في اتخاذ القرار، وتعزيز الادماج المهني والاجتماعي، ما زالت تطرح تحديات على المنظومات القانونية والاجتماعية والاقتصادية. وأشار من جهة أخرى، إلى أن المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان يأتي في سياقٍ دولي وإقليمي يعرف تنامي التحديات المتعلقة بتحقيق الترابط والتوازن بين التنمية الاقتصادية والاستدامة وحقوق الإنسان، يواكبُه حوار وعمل معياري دولي دؤوب، يعكس وعي المجتمع الدولي بكون الاقتصاد والمقاولة، يُكوّنان فضاء محددا لحقوق الإنسان ومؤثرا عليها. ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وكذا بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان

https://www.maroc24.com/194346-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%AD/

مراكش تحتضن المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان يومي 24 و25 يونيو الجاري

تحتضن مدينة مراكش يومي 24 و25 يونيو الجاري، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم بمبادرة من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان."

وأفاد بلاغ للمندوبية، بأن هذا المنتدى المنظم بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، يأتي تجاوبا مع التوجهات الدولية والإقليمية والديناميات المنبثقة عن اللقاءات الدورية التي سبق أن عقدت حول هذا الموضوع من قبيل المنتدى الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان (منذ 2022والحوار العربي المنعقد بالدوحة في أكتوبر 2024، وأوضح البلاغ أن هذه التظاهرة تهدف أساسا إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ودعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.وأضاف أن المنتدى يروم أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.وأشار المصدر ذاته إلى أن المنتدى العربي الإفريقي سيعرف مشاركة أزيد من 200شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال. وستتميز أشغال المنتدى بمداخلات رفيعة المستوى لممثلي دول المنطقة ومسؤولين سامين في هيئات إقليمية ودولية، إلى جانب برمجة جلسات موضوعاتية وتنظيم رواق لعرض مبادرات وبرامج المشاركين ذات الصلة بهذا الموضوع وللتفاعل المباشر بين ممثلي الحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان والفاعلين الاقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الأممية، والخبراء والأكاديميين.

https://2m.ma/ar/news/%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%AF-%D8%B2%D9%86%D9%8A%D8%A8%D8%B1-%D9%8A%D8%A8%D8%B1%D8%B2-%D8%A8%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D8%B5%D9%84%D8%A7%D8%AD%D8%A7%D8%AA-%D8%A7%D9%84%D9%83%D8%A8%D8%B1%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%A3%D8%AE%D9%8A%D8%B1%D8%A9-%D9%84%D9%84%D9%86%D8%B8%D8%A7%D9%85-%D8%A7%D9%84%D9%82%D8%B6%D8%A7%D8%A6%D9%8A-%D9%88%D8%A7%D9%84%D8%B3%D9%8A%D8%A7%D8%B3%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D8%AC%D9%86%D8%A7%D8%A6%D9%8A%D8%A9-%D8%A8%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8-20250617

السيد زنيبر يبرز بمجلس حقوق الإنسان الإصلاحات الكبرى الأخيرة للنظام القضائي والسياسة الجنائية بالمغرب

أبرز السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، السيد عمر زنيبر، اليوم الثلاثاء بجنيف، الإصلاحات الكبرى الأخيرة التي شهدها النظام القضائي والسياسة الجنائية بالمغرب، مجددا التأكيد على التفاعل البناء للمملكة مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان. وقال السيد زنيبر، في جلسة عمومية ضمن الدورة الـ 59 لمجلس حقوق الإنسان: "انطلاقا من التزام المملكة بحقوق الإنسان، وفي إطار سعيها لتدعيم دولة الحق والقانون، اعتمد المغرب إصلاحين كبيرين لنظامه القضائي وسياسته الجنائية من أجل تعزيز ثقة المواطنين في العدالة واحترام الكرامة الإنسانية، واستعمال الموارد القانونية لمكافحة الجريمة والنهوض بإعادة الإدماج."وأضاف السفير، في مداخلة في إطار النقطة الثانية من جدول الأعمال المتعلق بالتفاعل مع تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، أن الأمر يتعلق باعتماد قانون يقر عقوبات بديلة، وكذا تعديل مدونة المسطرة المدنية، بغية تحديث المنظومة الجنائية المغربية، من خلال المزاوجة بين ضرورة حماية الأمن العام وحماية الحقوق والحريات الشخصية.من جهة أخرى، أكد السيد زنيبر أنه في إطار تفاعلها البناء مع الآليات الدولية لحقوق الإنسان، قدمت المملكة تقريرها الخامس الدوري حول تنفيذ اتفاقية مناهضة التعذيب.كما أشار إلى أن المغرب قدم، منذ مطلع السنة الجارية، 38 مساهمة في تقارير مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، ومختلف المساطر الخاصة، وكذا اللجنة الاستشارية لمجلس حقوق الإنسان.وفي الأخير، وبروح المساهمة الجوهرية في أشغال المجلس، أعلن السيد زنيبر أن المملكة ستقدم، باسم مجموعة من الدول الأعضاء، قرارا حول التأثير السلبي للفساد على حقوق الإنسان.

وفي السياق نفسه، يتابع السفير، سينظم المغرب يومي 24 و25 يونيو الجاري المنتدى العربي-الإفريقي حول المقاولات وحقوق الإنسان، والذي ستقدم مخرجاته خلال حدث مواز في فاتح يوليوز المق

www.alaoual.com

https://alaoual.com/%D8%B1%D8%A6%D9%8A%D8%B3%D9%8A%D8%A9/439620.html#google_vignette

بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان تعزيز لمواصلة الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح بلكوش، في افتتاحه يوم الثلاثاء، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة مراكش على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك حفظه الله بالغ اهتمامه ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور

الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

https://akherkhabar.ma/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%AC%D9%84%D8%B3-%D8%A7%D9%84%D9%88%D8%B7%D9%86%D9%8A-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D8%AF%D8%B9%D9%88-%D9%84%D8%A7%D9%82%D8%AA/#google_vignette

المجلس الوطني لحقوق الإنسان يدعو لاقتصاد مسؤول يراعي البعد الحقوقي في إفريقيا والعالم العربي

في إطار المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، أكدت رئيسة المجلس الوطني لحقوق الإنسان على الأهمية الاستراتيجية المتزايدة للعلاقة بين عالم الأعمال واحترام حقوق الإنسان، معتبرة أن هذه العلاقة لم تعد مقتصرة على الأوساط الأكاديمية أو المؤسسات الرسمية، بل أضحت مدخلًا أساسيًا لتحقيق العدالة الاجتماعية وتعزيز الأمن الإنساني في المنطقة.

وشددت على أن هذا اللقاء يشكل فرصة سانحة للتفكير الجماعي في آليات التقاطع بين أهداف التنمية المستدامة 2030 وأجندة الاتحاد الإفريقي 2063، بما يسهم في دعم اقتصاد مسؤول قائم على احترام حقوق الإنسان.

وأشارت في كلمتها إلى الذكرى الرابعة عشرة لاعتماد المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال وحقوق الإنسان، وإلى المبادئ العشرة للاتفاق العالمي للأمم المتحدة، والتي تشكل إطارًا مرجعيًا يعكس التزامات جوهرية في مجالات حقوق الإنسان، والبيئة، والعمل، ومكافحة الفساد.

لكن، ورغم هذا الإطار المرجعي، فقد سجلت السنوات الأخيرة مؤشرات مقلقة تمثلت في التدهور البيئي المتسارع، وتصاعد موجات التهجير القسري، واتساع الفوارق الاجتماعية، وازدياد هشاشة الفئات الضعيفة. ولفتت رئيسة المجلس إلى الأرقام المقلقة المرتبطة بعمالة الأطفال في إفريقيا، حيث يُقدّر عدد

الأطفال المنخرطين في سوق العمل بنحو 72 مليون طفل، مما يعكس هشاشة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية في القارة.

كما أبرزت التحديات التشريعية المطروحة على الصعيد الوطني، والمتعلقة بضرورة ملاءمة القوانين المنظمة لعلاقات الشغل ودفاتر التحملات الاستثمارية مع المعايير الدولية للعمل اللائق، بما يضمن التوازن بين ضرورات الاستثمار ومتطلبات احترام حقوق الإنسان.

وفي ظل الدينامية الاقتصادية التي يشهدها المغرب، أكدت رئيسة المجلس أن إدماج البُعد الحقوقي في المشاريع الكبرى والبنيات التحتية وسلاسل التوريد أصبح ضرورة ملحة، من أجل خلق بيئة عمل تحفظ الكرامة، وتحترم المعايير البيئية والاجتماعية.

وتوقفت الكلمة عند أهمية تفعيل المبادئ التوجيهية للعناية الواجبة، مشيرة إلى ضرورة تطوير آليات وطنية وإقليمية لتيسير تنفيذها، وتعزيز إشراك المؤسسات الوطنية والمجتمع المدني في هذا الورش الحيوي.

ومن بين الرهانات الكبرى التي يتابعها المجلس الوطني لحقوق الإنسان إلى جانب المؤسسات النظيرة:

- تضمين البعد الحقوقي في أطر الاستثمار الدولي.
- إدماج التغير المناخي ضمن أولويات السياسات الاقتصادية.
- مواءمة أهداف التنمية المستدامة مع الالتزامات الحقوقية.
- إشراك الفئات الهشة في بلورة السياسات العمومية.
- التسريع باعتماد الاتفاقية الدولية المتعلقة بالحق في التنمية والأنشطة التجارية.

وتطرقت الكلمة أيضًا إلى محاور عمل المجلس الوطني، التي تشمل دعم التدابير الطوعية والإلزامية لضمان احترام المقاولات لحقوق الإنسان، ورصد الشكايات المتعلقة بالآثار البيئية والاجتماعية للأنشطة الاقتصادية، والمساهمة في إعداد ملف المغرب لاستضافة كأس العالم من منظور حقوقي، ودعم إعداد استراتيجية وطنية تدمج البعد الحقوقي في الأنشطة الاقتصادية.

وفي ختام كلمتها، أكدت رئيسة المجلس على أن المنطقة العربية والإفريقية تزخر بثروات طبيعية وطاقات بشرية واعدة، وهو ما يفرض ضرورة تطوير نماذج تنموية تراعي الخصوصيات المحلية، وتضمن مشاركة المجتمعات في تقييم الأثر الحقوقي للمشاريع. فالتنمية – كما شددت – لا يمكن أن تكون حقيقية أو مستدامة دون احترام الكرامة الإنسانية، ودون اعتبار حقوق الإنسان جوهرًا لا غنى عنه في أي مسار اقتصادي مسؤول.

https://24saa.com/%d9%85%d8%b1%d8%a7%d9%83%d8%b4-%d8%a7%d9%86%d8%b7%d9%84%d8%a7%d9%82-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%aa%d8%af%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%82%d9%8a/

مراكش.. انطلاق المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

24ساعة-متابعة

انطلقت اليوم الثلاثاء 24 يونيو الجاري بمراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان."
ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وتسليط الضوء على المقاولة، باعتبارها فضاء سوسيو اقتصاديا، تتفاعل داخله العلاقات وقواعد السلوك المنظمة مع الحقوق الفردية والجماعية.

ويروم المنتدى أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يتوخى النهوض برؤية موحدة لنمو اقتصادي يراعي حقوق الإنسان، وإدماج النماذج الاقتصادية بالمنطقتين العربية والإفريقية الاقتصادية لأسس حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقييم السياسات المعتمدة إقليميا ودوليا، ورفع التحديات المشتركة، والنهوض بدور المقاولات المنخرطة في ديناميات التطور والإدماج الاقتصادي في المنطقة.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

ويتضمن برنامج المنتدى مداخلات تسلط الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار.
وتركز جلسات المنتدى كذلك على الشروط والمكتسبات الوطنية الداعمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة الأطر التشريعية والمؤسساتية لدول المنطقة، وإعمال هذه الدول للمعايير ذات الصلة، وانخراطها في المبادرات الدولية والديناميات الإقليمية والثنائية ذات الصلة.

كما تتناول أشغال المنتدى المبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، فضلا عن مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

وبالموازاة مع المنتدى تم تخصيص فضاء للعرض خاص بالمشاركين، من أجل عرض برامجهم وتقديم مبادراتهم وأنشطتهم ذات الصلة بالمواضيع المشمولة بأشغال المنتدى، بما يمكن من تنمية التفاعل وتقاسم التجارب بين ممثلي الدول والمقاولات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

/https://marrakech7.com/00001174-2

منتدى مراكش العربي الافريقي للمقاولة وحقوق الانسان دعوة لتكامل اقليمي من اجل اقتصاد مسؤول

احتضنت مدينة مراكش يوم الثلاثاء 24 يونيو 2025 فعاليات المنتدى العربي الافريقي حول المقاولة وحقوق الانسان المنظم تحت شعار من اجل حوار اقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الانسان بمشاركة ممثلين عن مؤسسات وطنية وعربية وافريقية ومهتمين بالشأن الحقوقي والمقاولاتي.

وخلال افتتاح اشغال المنتدى اكد محمد الحبيب بلكوش المندوب الوزاري المكلف بحقوق الانسان ان هذا الحدث يعكس دينامية اقليمية متصاعدة وارادة مشتركة لتعزيز التعاون بين المنطقة العربية وامتدادها الافريقي مضيفا ان المنتدى يشكل قيمة مضافة للمبادرات الاقليمية وفرصة لتوحيد الجهود من اجل مواكبة الاجندات الدولية بما يخدم المصالح المشتركة ويدعم التنمية المستدامة والتعاون جنوب جنوب

واستحضر بلكوش العناية الخاصة التي يوليها المغرب لهذا المجال من خلال مقتطف من الرسالة الملكية السامية الموجهة للمشاركين في ملتقى تكاملات الاستثمار سنة الفين وخمسة حيث دعا جلالة الملك محمد السادس الى ضرورة المزج بين الاهداف الربحية للاستثمار واحترام المعايير الكونية المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة.

وأوضح بلكوش ان العلاقة بين الاعمال التجارية وحقوق الانسان باتت تحظى باهتمام دولي متزايد مؤكدا ان المقاولة لم تعد مجرد فاعل اقتصادي بل اصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية خاصة ما يتعلق بحقوق العمال والحماية الاجتماعية والجودة والسلامة، كما شدد على اهمية ارساء حماية قانونية وقضائية فعالة لحقوق الانسان في سياق الانشطة المقاولاتية داعيا الى وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على تبني مرجعيات واضحة تحترم حقوق الانسان وتكرس قيم الديمقراطية وتقييم اثر الانشطة المقاولاتية على الوضع الحقوقي مع ضرورة تقوية قدرات الفاعلين ونشر المعرفة العلمية في هذا المجال.

وأشاد بلكوش بالمبادرات الوطنية الرائدة التي تبنتها مؤسسات عمومية وصناعية وتجارية ومقاولات مغربية في مجال ادماج ثقافة حقوق الانسان داخل المقاولات واصفا هذه التجارب بالنموذجية وداعيا الى تعميمها وتقاسمها مع دول افريقية وعربية أخرى.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى في سياق دولي يتسم بتزايد الوعي بأهمية العلاقة بين المقاولة وحقوق الانسان منذ اعتماد مبادئ الامم المتحدة التوجيهية في هذا المجال سنة الفين واحد عشر وانطلاق المشاورات الدولية حول اعداد اتفاقية دولية ملزمة بهذا الخصوص إضافة إلى حرص الأمم المتحدة على تنظيم منتديات عالمية تعنى بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، وهو ما يبرز أهمية هذا النقاش الإقليمي الذي تحتضنه مراكش.

https://almolahid.com/%d8%a8%d9%84%d9%83%d9%88%d8%b4-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%aa%d8%af%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%82%d9%8a-/%d9%84%d9%84%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%88

بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان تعزيز لمواصلة الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح بلكوش، في افتتاحه يوم الثلاثاء 24 يونيو 2025 أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة مراكش على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك حفظه الله بالغ اهتمامه ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

https://www.maroc24.com/195969-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%A7%D9%86%D8%B7%D9%84%D8%A7%D9%82-%D8%A3%D8%B4%D8%BA%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-/%D8%A7%D9%84%D8%A5

مراكش: انطلاق أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

انطلقت اليوم الثلاثاء بمراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان. "

ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وتسليط الضوء على المقاولة، باعتبارها فضاء سوسيو اقتصاديا، تتفاعل داخله العلاقات وقواعد السلوك المنظمة مع الحقوق الفردية والجماعية.

ويروم المنتدى أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يتوخى النهوض برؤية موحدة لنمو اقتصادي يراعي حقوق الإنسان، وإدماج النماذج الاقتصادية بالمنطقتين العربية والإفريقية الاقتصادية لأسس حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة

وصحية ومستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقييم السياسات المعتمدة إقليميا ودوليا، ورفع التحديات المشتركة، والنهوض بدور المقاولات المنخرطة في ديناميات التطور والإدماج الاقتصادي في المنطقة.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

ويتضمن برنامج المنتدى مداخلات تسلط الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار.

وتركز جلسات المنتدى كذلك على الشروط والمكتسبات الوطنية الداعمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة الأطر التشريعية والمؤسساتية لدول المنطقة، وإعمال هذه الدول للمعايير ذات الصلة، وانخراطها في المبادرات الدولية والديناميات الإقليمية والثنائية ذات الصلة.

كما تتناول أشغال المنتدى المبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، فضلا عن مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

وبالموازاة مع المنتدى تم تخصيص فضاء للعرض خاص بالمشاركين، من أجل عرض برامجهم وتقديم مبادراتهم وأنشطتهم ذات الصلة بالمواضيع المشمولة بأشغال المنتدى، بما يمكن من تنمية التفاعل وتقاسم التجارب بين ممثلي الدول والمقاولات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

https://www.marrakechalaan.com/article-622883

مراكش.. انطلاق أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

انطلقت اليوم الثلاثاء بمراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان."

ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وتسليط الضوء على المقاولة، باعتبارها فضاء سوسيو اقتصاديا، تتفاعل داخله العلاقات وقواعد السلوك المنظمة مع الحقوق الفردية والجماعية.

ويروم المنتدى أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يتوخى النهوض برؤية موحدة لنمو اقتصادي يراعي حقوق الإنسان، وإدماج النماذج الاقتصادية بالمنطقتين العربية والإفريقية الاقتصادية لأسس حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقييم السياسات المعتمدة إقليميا ودوليا، ورفع التحديات المشتركة، والنهوض بدور المقاولات المنخرطة في ديناميات التطور والإدماج الاقتصادي في المنطقة.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

ويتضمن برنامج المنتدى مداخلات تسلط الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار.

وتركز جلسات المنتدى كذلك على الشروط والمكتسبات الوطنية الداعمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة الأطر التشريعية والمؤسساتية لدول المنطقة، وإعمال هذه الدول للمعايير ذات الصلة، وانخراطها في المبادرات الدولية والديناميات الإقليمية والثنائية ذات الصلة.

كما تتناول أشغال المنتدى المبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، فضلا عن مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

وبالموازاة مع المنتدى تم تخصيص فضاء للعرض خاص بالمشاركين، من أجل عرض برامجهم وتقديم مبادراتهم وأنشطتهم ذات الصلة بالمواضيع المشمولة بأشغال المنتدى، بما يمكن من تنمية التفاعل وتقاسم التجارب بين ممثلي الدول والمقاولات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

https://marrakechpost.com/2025/06/24/%D8%A8%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-/%D9%84%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88

بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان تعزيز لمواصلة الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

مراكش بوست

قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح بلكوش، في افتتاح أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة مراكش على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا .وفي هذا السياق، استشهد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك حفظه الله بالغ اهتمامه

ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف السيد المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.
يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

https://le0.ma/23637.html

بلكوش.. المنتدى العربي الإفريقي يعزز الشراكة بين العالم العربي وعمقه الإفريقي في مجال حقوق الإنسان والمقاولة

أكد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أن تنظيم المغرب لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان يعكس دينامية إقليمية متنامية، وإرادة مشتركة لتعزيز التعاون والحوار الحضاري بين المنطقتين.

وأوضح بلكوش، في كلمته خلال افتتاح المنتدى المنعقد بمدينة مراكش على مدى يومين، تحت شعار "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، أن هذه التظاهرة تمثل فرصة لتعزيز الشراكة بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، وتوحيد الجهود للانخراط الفاعل في الأجندات الدولية، بما يخدم مصالح الجانبين ويعزز التعاون جنوب-جنوب.

واستحضر بلكوش في هذا السياق الرسالة الملكية الموجهة إلى المشاركين في ملتقى "تكاملات الاستثمار" سنة 2005، والتي شددت على ضرورة التوفيق بين الأهداف الربحية المشروعة للمقاولات، واحترام المعايير الكونية المرتبطة بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة.

وأشار إلى أهمية حقوق الإنسان في أنسنة السياسات العمومية ومعالجة آثار الأزمات والصراعات الدولية، مبرزاً أن المقاولة أصبحت مجالاً مركزياً لممارسة الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وأن التحديات الجديدة تفرض تعزيز الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في السياق المقاولاتي.

ودعا بلكوش إلى وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على الالتزام بمعايير حقوق الإنسان وتقييم أثر أنشطتها، كما نوه بالمبادرات الوطنية والعربية والإفريقية الداعمة لإدماج هذه القيم في السياسات الاقتصادية، خاصة تلك المتعلقة بالمسؤولية الاجتماعية وترسيخ مفهوم المقاولة المواطنة.

وأشار إلى أهمية الممارسات الفضلى التي تبنتها مؤسسات ومقاولات مغربية عمومية في هذا المجال، داعياً إلى تعميمها وتقاسمها بين دول المنطقة، مشيداً في الوقت نفسه بانخراط المؤسسات الإقليمية في أجندة المقاولة وحقوق الإنسان، خاصة في ظل اعتماد مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بهذا الشأن منذ 2011، واستمرار المفاوضات حول مشروع اتفاقية ملزمة في هذا المجال.

https://alwiam.info/ar/42653

مراكش: موريتانيا تشارك في أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

انطلقت صباح اليوم الثلاثاء في مدينة مراكش المغربية أعمال المنتدى العربي الأفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم تحت شعار: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، وذلك بحضور وفد رفيع المستوى برئاسة المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد الرسول ولد الخال.

المنتدى الذي تنظمه المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان في المملكة المغربية الشقيقة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يحضره أزيد من 200 مشارك من مختلف البلدان العربية والأفريقية ويسعى إلى تعزيز التزامات الدول لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة الاقتصادية.

السيد المفوض المساعد لمفوضية حقوق الإنسان والعمل الانساني والعلاقات مع المجتمع المدني ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية لأعمال المنتدى، تطرق خلالها إلى الخطوات الملموسة التي قطعتها بلادنا بفضل التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في مجال تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية الحقوق، ووضع سياسات لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المسؤول، الذي يحترم كرامة العمال ويحمي البيئة.

كما أكد فيها أن التنمية الاقتصادية الفعالة والمستدامة لا يمكن أن تنجح ما لم تكن مرتكزة على احترام حقوق الإنسان، ومبنية على العدالة الاجتماعية، وضامنة لمشاركة الجميع، في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يلي النص الكامل لكلمة السيد المفوض المساعد:

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله علي نبيه الكريم
السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في المملكة المغربية الشقيقة،
أصحاب المعالي والسعادة، رؤساء وممثلي الوفود المشاركة
السادة والسيدات ممثلي الهيئات والمنظمات الدولية،
أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
يسعدني ويشرفني أن أكون بينكم اليوم في المدينة الحمراء، مدينة مراكش الجميلة، مدينة التاريخ والثقافة، للمشاركة في هذا المنتدى العربي الإفريقي الهام حول المقاولة وحقوق الإنسان، المنعقد تحت شعار: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان."

يمثل هذا اللقاء فرصة حقيقية لتبادل الخبرات والرؤى، وفتح آفاق تعاون جديدة، من أجل تنمية اقتصادية مستدامة تُعلي من كرامة الإنسان، وتضمن العدالة، وتعزز الشراكة بين الشعوب العربية والإفريقية.

أيها الحضور الكريم،
في بلدي موريتانيا، نؤمن إيمانًا راسخًا بأن التنمية الاقتصادية الفعالة والمستدامة لا يمكن أن تنجح ما لم تكن مرتكزة على احترام حقوق الإنسان، ومبنية على العدالة الاجتماعية، وضامنة لمشاركة الجميع، في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي.
وبفضل التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، قطعت بلادي خطوات ملموسة في هذا الاتجاه. فقد تم تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية الحقوق، ووضعت الدولة سياسات لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المسؤول، الذي يحترم كرامة العمال ويحمي البيئة.
كما أطلقت الحكومة عدة برامج لتمكين الشباب والنساء من دخول سوق العمل، وتوفير فرص متكافئة تحفظ الحقوق وتصون الكرامة، إلى جانب تحسين الولوج إلى التعليم والصحة والسكن اللائق والخدمات الأساسية، مع تركيز خاص على الفئات الأكثر هشاشة.
ولمعالجة قضية حقوق الإنسان ضمن إطار أكثر شمولا، اعتمدنا استراتيجية وطنية جديدة لترقية وحماية حقوق الإنسان للفترة 2024–2028، كما أنشأنا مؤسسة متخصصة لمحاربة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، وتم استحداث محكمة متخصصة لمعالجة هذه القضايا.
أيها السادة والسيدات.
تواجه بلداننا العربية والإفريقية تحديات جسيمة منها ضعف البنى التحتية، وارتفاع معدلات الفقر والبطالة، وعدم تكافؤ الفرص، فضلاً عن تأثيرات التغير المناخي والأزمات الاقتصادية العالمية التي تزيد من هشاشة اقتصاداتنا.
إن مواجهة هذه التحديات تتطلب إرادة سياسية قوية، وتعزيز مؤسسات حقوق الإنسان، وتفعيل شراكات قوية بين القطاعين العام والخاص، ودعم المجتمع المدني، لضمان تنمية اقتصادية شاملة ومستدامة تحترم كرامة الإنسان.

وفي هذا السياق، تلعب المقاولة دورًا مركزيًا كفاعل اقتصادي واجتماعي في آنٍ واحد.

فالمقاولة ليست مجرد وسيلة لتحقيق الربح فقط، بل هي أيضًا وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية من خلال خلق فرص العمل، وتعزيز الكرامة الإنسانية في أماكن العمل، وحماية البيئة، واحترام حقوق العمال والمجتمعات المحلية.
السيدات والسادة،

تمتلك منطقتانا العربية والإفريقية إمكانيات هائلة، وطاقات شبابية واعدة، وموارد طبيعية غنية، لكن هذه الإمكانيات لن تؤتي ثمارها إلا إذا تم توظيفها ضمن سياسات عمومية ومبادرات خاصة ترتكز على الشفافية، والحكامة الرشيدة، واحترام الحقوق والمساواة والعدالة المناخية.
نحن مدعوون اليوم جميعاً لرسم ملامح نموذج تنموي جديد، نموذج إفريقي عربي ينبثق من خصوصياتنا الثقافية والاجتماعية، ويعكس قيمنا المشتركة، ويضع الإنسان في قلب العملية التنموية.
وفي الختام، لا يفوتني أن أعبر عن بالغ شكري وتقديري للمملكة المغربية الشقيقة، وللمندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، ولكل شركائها على هذا التنظيم المحكم، وأدعو جميع المشاركين إلى استثمار هذه المناسبة كمنصة للتفكير الجماعي والعمل المشترك، من أجل اقتصاد يخدم الإنسان، ويحمي حقوقه، ويصون مستقبل الأجيال القادمة.

أشكركم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

ويرافق السيد المفوض المساعد في هذا السفر السيد محمدن ولد آكاه، مكلفا بمهمة في المفوضية.

https://www.kuna.net.kw/ArticleDetails.aspx?id=3237999#

انطلاق أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان بمراكش

LOC18:31 | 24/06/2025
GMT 15:31

مراكش (المغرب) - 24 - 6 (كونا)-- انطلقت أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة (الأعمال التجارية) وحقوق الإنسان بمدينة مراكش اليوم الثلاثاء الذي تنظمه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بالمغرب بالتعاون مع عدة قطاعات حكومية وهيئات أممية تحت شعار (من أجل حوار إقليمي داعم للاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان) وقالت المندوبية الوزارية في بيان إن "المنتدى الذي يستمر يومين يأتي استجابة للتوجهات الدولية والإقليمية ونتائج لقاءات سابقة حول الموضوع منها المنتدى الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان (2022) والحوار العربي الذي عقد في الدوحة في أكتوبر 2024".

وأضافت أن المنتدى سيركز على تعزيز الحوار وتبادل الخبرات لدعم احترام حقوق الإنسان في قطاع الأعمال وتعزيز التنمية المستدامة في العالمين العربي والإفريقي بالإضافة إلى بحث آليات التعاون الإقليمي وتبادل الممارسات إلى جانب الاستفادة من المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال وحقوق الإنسان وذلك لتعزيز التنمية المستدامة في المنطقة.

ويشارك في المنتدى أكثر من 200 شخصية من مسؤولين حكوميين عرب وأفارقة ومنظمات دولية وإقليمية وشركات في القطاعين العام والخاص إلى جانب ممثلين عن مؤسسات حقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وخبراء. (النهاية) م ري / أ م س

https://www.arayede.com/article/10460

مراكش - وفد موريتاني يشارك في أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

2025-06-24 15:58:53

و م أ - انطلقت صباح اليوم الثلاثاء في مدينة مراكش المغربية أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم تحت شعار: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، وذلك بحضور وفد رفيع المستوى من بلادنا برئاسة المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال.

ويشارك في هذا المنتدى المنظم من طرف المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان في المملكة المغربية الشقيقة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أزيد من 200 مشارك من مختلف البلدان العربية والإفريقية.

ويسعى هذا المنتدى الدولي إلى تعزيز التزامات الدول لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة الاقتصادية.

واستعرض المفوض المساعد، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال المنتدى، الخطوات الملموسة التي قطعتها موريتانيا بفضل التوجيهات السامية لرئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في مجال تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية الحقوق، ووضع سياسات لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المسؤول، الذي يحترم كرامة العمال ويحمي البيئة.

وأكد أن التنمية الاقتصادية الفعالة والمستدامة لا يمكن أن تنجح ما لم تكن مرتكزة على احترام حقوق الإنسان، ومبنية على العدالة الاجتماعية، وضامنة لمشاركة الجميع في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي .

وأشار إلى أن هذا اللقاء يمثل فرصة لتبادل الخبرات والرؤى وفتح آفاق تعاون جديدة، من أجل تنمية اقتصادية مستدامة تعلي من كرامة الإنسان، وتضمن العدالة، وتعزز الشراكة بين الشعوب العربية والإفريقية.

وذكر بأن الحكومة الموريتانية أطلقت عدة برامج لتمكين الشباب والنساء من دخول سوق العمل، وتوفير فرص متكافئة تحفظ الحقوق وتصون الكرامة، إلى جانب تحسين الولوج إلى التعليم والصحة والسكن اللائق والخدمات الأساسية، مع تركيز خاص على الفئات الأكثر هشاشة، إضافة إلى اعتماد استراتيجية وطنية جديدة لترقية وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسة متخصصة لمحاربة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، واستحداث محكمة متخصصة لمعالجة هذه القضايا.

يرافق المفوض المساعد في هذا السفر، السيد محمدن ولد آكاه، مكلف بمهمة بالمفوضية.

المغرب يحتضن أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

انطلقت يوم أمس الثلاثاء بمراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان. "

ويهدف المنتدى المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وتسليط الضوء على المقاولة، باعتبارها فضاء سوسيو اقتصاديا، تتفاعل داخله العلاقات وقواعد السلوك المنظمة مع الحقوق الفردية والجماعية.

ويروم المنتدى أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يتوخى النهوض برؤية موحدة لنمو اقتصادي يراعي حقوق الإنسان، وإدماج النماذج الاقتصادية بالمنطقتين العربية والإفريقية الاقتصادية لأسس حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقييم السياسات المعتمدة إقليميا ودوليا، ورفع التحديات المشتركة، والنهوض بدور المقاولات المنخرطة في ديناميات التطور والإدماج الاقتصادي في المنطقة.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

ويتضمن برنامج المنتدى مداخلات تسلط الضوء على أهمية التأسيس لنمو اقتصادي مستدام يراعي حقوق الإنسان، في سياق الأعمال التجارية، وكذا التحديات الكبرى التي تعترض دول المنطقة في هذا المسار.

وتركز جلسات المنتدى كذلك على الشروط والمكتسبات الوطنية الداعمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة الأطر التشريعية والمؤسساتية لدول المنطقة، وإعمال هذه الدول للمعايير ذات الصلة، وانخراطها في المبادرات الدولية والديناميات الإقليمية والثنائية ذات الصلة.

كما تتناول أشغال المنتدى المبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، فضلا عن مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

وبالموازاة مع المنتدى تم تخصيص فضاء للعرض خاص بالمشاركين، من أجل عرض برامجهم وتقديم مبادراتهم وأنشطتهم ذات الصلة بالمواضيع المشمولة بأشغال المنتدى، بما يمكن من تنمية التفاعل وتقاسم التجارب بين ممثلي الدول والمقاولات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

https://www.maroc24.com/196241-%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D8%AF%D8%B9%D9%88%D8%A9-%D8%A5%D9%84%D9%89-%D8%A7%D8%B9%D8%AA%D9%85%D8%A7%D8%AF-%D9%86%D9%85%D9%88%D8%B0%D8%AC-/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF%D9%8A

مراكش: الدعوة إلى اعتماد نموذج اقتصادي عربي-إفريقي يحترم حقوق الإنسان (منتدى)

أكد المشاركون في جلسة رفيعة المستوى نظمت الثلاثاء بمراكش في إطار المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، على أهمية بناء نموذج للتنمية الاقتصادية يحترم حقوق الإنسان، ويعزز الشفافية والعدالة الاجتماعية.

وخلال هذه الجلسة، أبرز المتدخلون، وضمنهم كبار مسؤولي مؤسسات وطنية ومنظمات دولية، ضرورة اعتبار مكافحة الفساد وتعزيز حقوق الإنسان ركيزتين لا محيد عنهما في أي استراتيجية اقتصادية.

وأشاروا في هذا السياق، إلى أن "احترام الحقوق الأساسية، وأخلاقيات العمل، والحكامة الجيدة، ليست ترفا أخلاقيا، بل التزامات قانونية واضحة."

وأكد السفير الممثل الدائم للمغرب لدى مكتب الأمم المتحدة بجنيف، عمر زنيبر، أنه "في سياق العولمة الذي تتعمق فيه الفوارق في مجال حقوق الإنسان، أصبح من الضروري تعزيز الحكامة الاقتصادية للدول من أجل احترام هذه الحقوق وتعزيزها."

وأضاف في كلمة مسجلة، أن هذه التحديات تزداد حدة في البلدان النامية، التي تواجه ضرورة تحقيق التعددية، والإدماج، والمساواة الفعلية.

وتابع "في إفريقيا بالذات وفي منطقتنا، تبرز الحاجة الملحة إلى التوفيق بين مقاربة قائمة على حقوق الإنسان واستراتيجية اقتصادية، خصوصا بالنسبة للمقاولات الصغيرة والمتوسطة."

من جهته، أبرز رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، محمد بنعليلو، أن "تحقيق الأرباح ومحاربة الفساد يتعين أن ي شكلا ركيزتين أساسيتين لأي استراتيجية للمقاولة"، مؤكدا أن الالتزام بمحاربة الفساد ليس ترفا أخلاقيا، بل التزام قانوني واضح لا محيد عنه.

وأضاف أن "المقاولة التي تقلل من تأثير أنشطتها على حقوق الإنسان، أو تتسامح مع انحرافات في سلسلة قيمها، ت ساهم بشكل مباشر في تعميق الفوارق، وترسيخ الظلم، وهشاشة المؤسسات"، مشددا على التأثيرات السلبية للعلاقات الغامضة والممارسات المشبوهة.

كما سلطت المناقشات خلال هذه الجلسة الضوء على التحديات الخاصة التي تواجهها البلدان النامية، خصوصا في إفريقيا، في إرساء حكامة اقتصادية تقوم على العدالة والشفافية.

وفي هذا الإطار، أكد المشاركون على أن تعزيز مقاربات تدمج بين التنافسية الاقتصادية واحترام الحقوق الأساسية يجب أن يكون أولوية.

ودعوا في هذا السياق إلى التكامل بين الآليات القانونية الملزمة على المستوى الدولي والمبادرات الطوعية، مثل مخططات العمل الوطنية، وآليات الشهادات الاجتماعية، معتبرين أن هذه الالتقائية كفيلة بضمان استجابة شاملة وعادلة ومتلائمة مع التحديات المعاصرة.

ويهدف هذا المنتدى، الذي تنظمه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين، إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وكذا بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 من المسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية والمنظمات الأممية والدولية والإقليمية والمقاولات العمومية والخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

و م ع

https://www.ami.mr/archives/231981

موريتانيا تشارك في أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

انطلقت صباح اليوم الثلاثاء في مدينة مراكش المغربية أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم تحت شعار: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، وذلك بحضور وفد رفيع المستوى من بلادنا برئاسة المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال.

ويشارك في هذا المنتدى المنظم من طرف المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان في المملكة المغربية الشقيقة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للطفولة "اليونيسيف" وصندوق الأمم المتحدة للسكان، أزيد من 200 مشارك من مختلف البلدان العربية والإفريقية.

ويسعى هذا المنتدى الدولي إلى تعزيز التزامات الدول لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة الاقتصادية.

واستعرض المفوض المساعد، في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية لأعمال المنتدى، الخطوات الملموسة التي قطعتها موريتانيا بفضل التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية، السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في مجال تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية الحقوق، ووضع سياسات لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المسؤول، الذي يحترم كرامة العمال ويحمي البيئة.

وأكد أن التنمية الاقتصادية الفعالة والمستدامة لا يمكن أن تنجح ما لم تكن مرتكزة على احترام حقوق الإنسان، ومبنية على العدالة الاجتماعية، وضامنة لمشاركة الجميع في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي.

وأشار إلى أن هذا اللقاء يمثل فرصة لتبادل الخبرات والرؤى وفتح آفاق تعاون جديدة، من أجل تنمية اقتصادية مستدامة تعلي من كرامة الإنسان، وتضمن العدالة، وتعزز الشراكة بين الشعوب العربية والإفريقية.

وذكر بأن الحكومة الموريتانية أطلقت عدة برامج لتمكين الشباب والنساء من دخول سوق العمل، وتوفير فرص متكافئة تحفظ الحقوق وتصون الكرامة، إلى جانب تحسين الولوج إلى التعليم والصحة والسكن اللائق والخدمات الأساسية، مع تركيز خاص على الفئات الأكثر هشاشة، إضافة إلى اعتماد استراتيجية وطنية جديدة لترقية وحماية حقوق الإنسان، وإنشاء مؤسسة متخصصة لمحاربة الاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين، واستحداث محكمة متخصصة لمعالجة هذه القضايا.

يرافق المفوض المساعد في هذا السفر، السيد محمدن ولد آكاه، مكلف بمهمة بالمفوضية.

https://leyam.net/archives/62374

موريتانيا تشارك في المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان بمراكش

انطلقت صباح اليوم الثلاثاء بمدينة مراكش المغربية أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان."

ومثّل موريتانيا في هذا اللقاء وفد رفيع برئاسة المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد الرسول ولد الخال، الذي أكد في كلمته خلال الجلسة الافتتاحية على التقدم المحرز في بلاده في تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية الحقوق، ودعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المسؤول.

وشدد ولد الخال على أن التنمية الاقتصادية الفعالة لا تنفصل عن احترام حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية ومشاركة الجميع في صنع القرار. كما استعرض البرامج الحكومية الرامية إلى تمكين الشباب والنساء، وتحسين خدمات التعليم والصحة والسكن، مبرزًا الاستراتيجية الوطنية الجديدة لحقوق الإنسان (2024-2028)، وإنشاء مؤسسات متخصصة لمكافحة الاتجار بالبشر.

المنتدى، الذي تنظمه المندوبية المغربية المكلفة بحقوق الإنسان بالشراكة مع هيئات أممية، يجمع أكثر من 200 مشارك من الدول العربية والإفريقية بهدف بحث سبل تحقيق تنمية اقتصادية شاملة قائمة على احترام كرامة الإنسان وحقوقه

https://al-intifada.com/archives/268277

مراكش تحتضن المنتدى العربي الإفريقي

تحتضن مدينة مراكش اليوم الأربعاء 24 يونيو 2025 المنتدى العربي الإفريقي المقاولة وحقوق الإنسان تحت شعار: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان." اللقاء ينظم تحت إشراف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان.وبشراكة مع وزارة العدل.وزارة الادماج الاقتصادي والمقاولة الصغرى والتشغيل والكفاءات.المجلس الوطني لحقوق الإنسان.برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف)، صندوق الأمم المتحدة للسكان.

ويهدف البرنامج إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان، ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والافريقية.

المنتدى سيمتد على مدى يومين اليوم الأربعاء وغدا الخميس 24 و25 يونيو 2025.

بقي أن نشير إلى أن المنتدى يبقى قاطرة اساسية للانطلاق نحو ترسيخ مبادئ حقوق الإنسان في المقاولة وذلك من أجل الرفع من المردودية الاقتصادية في كل أصقاع العالم.

https://satv.ma/%d9%81%d9%8a-%d9%85%d9%86%d8%aa%d8%af%d9%89-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%82%d8%a7%d9%88%d9%84%d8%a9-%d9%88%d8%ad%d9%82%d9%88%d9%82-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%86%d8%b3%d8%a7%d9%86-%d8%b1%d8%a6%d9%8a%d8%b3.html

في منتدى "المقاولة وحقوق الإنسان" رئيس هيئة النزاهة:

محاربة الفساد التزام حقوقي ومسؤولية مشتركة

أكد السيد محمد بنعليلو، رئيس الهيئة الوطنية للنزاهة والوقاية من الرشوة ومحاربتها، أن التزام المقاولات بمكافحة الفساد لم يعد ترفًا أخلاقيًا أو خيارًا ثانويا، بل أصبح التزامًا حقوقيًا صريحًا وجزءًا من مسؤوليتها الاجتماعية في ظل اقتصاد معولم يربط بين الشفافية والتنمية والعدالة.

وجاء ذلك خلال مشاركته في منتدى "المقاولة وحقوق الإنسان في ظل اقتصاد مسؤول يراعي مبادئ النزاهة ومكافحة الفساد"، المنعقد بمدينة مراكش، والذي شهد حضور وزراء وممثلين عن منظمات وطنية ودولية وسفراء ودبلوماسيين، إلى جانب عدد من الفاعلين الاقتصاديين والمؤسسات الرقابية.

وفي كلمته، شدد بنعليلو على أن صورة المقاولة الحديثة لم تعد تُقاس فقط بحجم استثماراتها أو مردوديتها الاقتصادية، بل أيضًا بقدرتها على ترسيخ الحكامة الرشيدة، ومحاربة الرشوة، واحترام حقوق الإنسان في مختلف مراحل نشاطها، سواء على مستوى التوظيف أو الإنتاج أو سلاسل التوريد.

وقال المتحدث إن المقاولة التي تتغاضى عن الأثر الحقوقي لأنشطتها، أو تستفيد من علاقات ريعية، تساهم مباشرة في تكريس اللامساواة وتقويض الحق في التنمية، محذرًا من أن كل صفقة تُمنح خارج المنافسة العادلة، أو رخصة تُنتزع بالرشوة، هي انتهاك للحقوق الاقتصادية للآخرين.

وأشار إلى أن الهيئات الدولية، وعلى رأسها الأمم المتحدة ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية(OCDE) ، أصبحت تعتبر الامتثال الحقوقي ومحاربة الفساد من المعايير الأساسية لتقييم أداء المقاولات، مبرزًا أن الحكامة الداخلية والشفافية وآليات التبليغ باتت أدوات ضرورية لأي مقاولة مسؤولة.

وفي السياق الإقليمي، اعتبر بنعليلو أن مسؤولية المقاولات في إفريقيا والعالم العربي مضاعفة، نظرًا لتقاطع تحديات التنمية مع متطلبات الانتقال الديمقراطي، داعيًا إلى تجاوز منطق "الامتثال الأدنى" نحو "التزام طوعي وواعي" بقيم النزاهة والمساءلة.

كما نوّه رئيس الهيئة بانخراط عدد من المقاولات المغربية في اعتماد المعيار الدولي لإدارة مكافحة الرشوة (ISO 37001)، معلنًا استعداد الهيئة لمواكبة كل المقاولات الراغبة في تطوير نظم داخلية فعالة للامتثال والوقاية من الفساد.

وفي ختام كلمته، دعا بنعليلو إلى اعتبار هذا المنتدى محطة إقليمية للتفكير الجماعي في مفهوم "المقاولة المواطِنة"، التي لا تكتفي بتحقيق الربح، بل تسهم في تحقيق العدالة الاجتماعية، وتعزيز الثقة في المؤسسات، وترسيخ سيادة القانون.

وأكد أن الهيئة الوطنية للنزاهة ستظل منفتحة على جميع المبادرات الجادة، الرامية إلى إشاعة ثقافة النزاهة، وتعزيز الشراكات مع القطاع الخاص، باعتباره شريكًا أساسيًا في بناء اقتصاد شفاف، عادل، وتنافسي .

https://www.alahdat.net/archives/202434/amp

السيد بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان تعزيز لمواصلة الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

قال السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح السيد بلكوش، في افتتاحه يوم الثلاثاء 24 يونيو 2025 أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة مراكش على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد السيد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك حفظه الله بالغ اهتمامه ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف السيد المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة

تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار السيد المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد السيد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها السيد بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

الوكالة الموريتانية للأنباء
Agence Mauritanienne d'information
AMI

https://www.ami.mr/archives/232154

المفوض المساعد لحقوق الانسان يلتقي بالمندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في المغرب

بحث المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، السيد الرسول ولد الخال، مع المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في المملكة المغربية، السيد محمد الحبيب بلكوش، اليوم الأربعاء في مدينة مراكش، سبل تعزيز مجالات التعاون بين البلدين في مجالات تدخل المفوضية والمندوبية.

وأعرب المندوب العام خلال اللقاء، الذي يأتي على هامش أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان الذي اختتمت أعماله هذا المساء، عن ترحيبه بالوفد الموريتاني، وعن كامل استعداده لتعزيز التعاون بين المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان في المغرب وقطاع حقوق الإنسان في موريتانيا، ورغبته في الانخراط في دينامية جديدة من التعاون البناء بين القطاعين.

وبدوره أبلغ السيد المفوض المساعد تحيات معالي المفوض السيد سيد أحمد بنان واستعداده لتعزيز التعاون بين القطاعين، معربا عن شكر وامتنان الوفد الموريتاني للمملكة المغربية الشقيقة على حفاوة الاستقبال وكرم الضيافة.

جرى اللقاء بحضور السيد محمدن ولد آكاه، مكلف بمهمة في مفوضية حقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني، والسيدة فاطمة بركان، الكاتبة العامة للمندوبية الوزارية المغربية المكلف بحقوق الإنسان.

https://albahja24.ma/%d8%a8%d9%84%d9%83%d9%88%d8%b4-%d8%a7%d9%84%d9%85%d9%86%d8%aa%d8%af%d9%89-%d8%a7%d9%84%d8%b9%d8%b1%d8%a8%d9%8a-%d8%a7%d9%84%d8%a5%d9%81%d8%b1%d9%8a%d9%82%d9%8a-%d8%ad%d9%88%d9%84-%d8%a7%d9%84%d9%85/

بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان يعزز الشراكة بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المغرب لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح، في افتتاحه، اليوم الثلاثاء 24 يونيو الجاري، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، المنظم بمراكش على مدى يومين تحت شعار"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" (أوضح) أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمغرب سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك بالغ اهتمامه بـ"تبلور حركة واسعة

للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعدما ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف بلكوش عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار إلى أن الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

و أشاد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها السيد بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

https://awal24.com/archives/11184

السيد بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان تعزيز لمواصلة الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

قال السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح السيد بلكوش، في افتتاحه يوم الثلاثاء 24 يونيو 2025 أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة مراكش على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد السيد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك حفظه الله بالغ اهتمامه ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف السيد المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها

ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار السيد المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد السيد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها السيد بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.
يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

هاسبريس
يومية إلكترونية وطنية إخبارية شاملة
Haspresse
رقم الإيداع: 2018/2

https://www.haspresse.com/?p=58593

المنتدى العربي الإفريقي يُقارب بمراكش علاقة المقاولة بحقوق الإنسان

محمد القنور

تحت شعار: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، ستنطلق بمدينة مراكش صبيحة اليوم الثلاثاء 24 يونيو الجاري فعاليات المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، والمنظمة من طرف المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان، بشراكة مع قطاعات حكومية، ومؤسسات وطنية، وهيئات أممية.

هذا، ويهدف المنتدى المذكور إلى تعزيز الحوار الإقليمي وتبادل التجارب بين الدول العربية والإفريقية، ودعم المقاولات لاحترام حقوق الإنسان في ممارساتها.

كما يروم ذات المنتدى الذي تجري أشغاله على مدى يومين، تقوية التعاون جنوب جنوب في مجال التنمية المستدامة، وتفعيل المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

وللإشارة، فإن أكثر من 200 شخصية من مسؤولين حكوميين، وممثلي مؤسسات وطنية ودولية، ومقاولات عمومية وخاصة، ومنظمات المجتمع المدني، وخبراء وأكاديميين، ستتابع أشغال الجلسات الموضوعاتية والأروقة التفاعلية قصد عرض المبادرات والممارسات الفضلى حول دمج حقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية، وكيفيات تمكين المقاولات من تبني مقاربة قائمة على حقوق الإنسان في نماذجها التشغيلية، ومراجعة القوانين والتشريعات لضمان احترام حقوق الإنسان في ممارسات الاستثمار والتشغيل، مع عرض تجارب عربية وإفريقية ناجحة في إدماج بعد حقوق الإنسان في الممارسات المقاولاتية، وتشجيع الشراكات بين الدول لتقاسم الخبرات وتنمية القدرات المؤسساتية.

كما ستعرف الجلسات الموضوعاتية للمنتدى المعني، حصر مفهوم المسؤولية الاجتماعية للشركات (RSE)، وعرض مبادرات شركات عمومية وخاصة في دعم التنمية المستدامة واحترام الحقوق البيئية والاجتماعية، ومناقشة أدوار الفاعلين الاقتصاديين في محاربة التمييز وتعزيز المساواة داخل المقاولات، في ضوء مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية، مع تقييم مدى تفعيل هذه المبادئ الأممية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان"، وآليات المتابعة والمساءلة لتطبيق هذه المبادئ على المستويين الوطني والإقليمي.

وارتباطا بذات السياق، فمن المنتظر أن يشكل المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، محطة لاطلاع المؤتمرين والمشاركين على تأثيرات التحول الرقمي على حقوق العاملين والخصوصية الرقمية، وفُرص الابتكار من أجل التنمية واحترام الكرامة الإنسانية، وتعميق التعاون جنوب - جنوب وتثمين التجارب الإقليمية بهذا الخصوص.

وستتناول أشغال المنتدى قضايا مثل الحوار الاجتماعي الثلاثي، الحماية الاجتماعية، القضاء على العمل الجبري والتمييز، والمساواة بين الجنسين.

https://www.apapresstv.com/ar/2025/06/25/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%AD/

مراكش تحتضن المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

ابابريس : قسم الاخبار

تحتضن المملكة المغربية المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان الذي تنظمه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، حول موضوع: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان" وذلك يومي 24 و25 يونيو 2025 في مدينة مراكش.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى تجاوبا مع التوجهات الدولية والإقليمية والديناميات المنبثقة عن اللقاءات الدورية التي سبق أن عقدت حول هذا الموضوع من قبيل المنتدى الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان (منذ 2022) والحوار العربي (المنعقد بالدوحة في أكتوبر 2024).

وتهدف هذه التظاهرة أساسا إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ودعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يروم المنتدى بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

جدير بالذكر أن المنتدى العربي الإفريقي سيعرف مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

وستتميز أشغال المنتدى بمداخلات رفيعة المستوى لممثلي دول المنطقة ومسؤولين سامين في هيئات إقليمية ودولية، إلى جانب برمجة جلسات موضوعاتية وتنظيم رواق لعرض مبادرات وبرامج المشاركين ذات الصلة بهذا الموضوع وللتفاعل المباشر بين ممثلي الحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان والفاعلين الاقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الأممية، والخبراء والأكاديميين.

https://www.zagorapress.com/details-79844.html

مراكش 24-25 يونيو 2025 تحتضن المملكة المغربية المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان الذي تنظمه المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية حول موضوع: "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان" وذلك يومي 24 و25 يونيو 2025 في مدينة مراكش.

ويأتي تنظيم هذا المنتدى تجاوبا مع التوجهات الدولية والإقليمية والديناميات المنبثقة عن اللقاءات الدورية التي سبق أن عقدت حول هذا الموضوع من قبيل المنتدى الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان (منذ 2022) والحوار العربي (المنعقد بالدوحة في أكتوبر 2024).

وتهدف هذه التظاهرة أساسا إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ودعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

كما يروم المنتدى بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

جدير بالذكر أن المنتدى العربي الإفريقي سيعرف مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

وستتميز أشغال المنتدى بمداخلات رفيعة المستوى لممثلي دول المنطقة ومسؤولين سامين في هيئات إقليمية ودولية، إلى جانب برمجة جلسات موضوعاتية وتنظيم رواق لعرض مبادرات وبرامج المشاركين ذات الصلة بهذا الموضوع وللتفاعل المباشر بين ممثلي الحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان والفاعلين الاقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الأممية، والخبراء والأكاديميين.

https://www.africa4press.com/art%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86--africa4press-32387.html

المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

أفريكا فور بريس - هيئة التحرير

انطلقت اليوم الثلاثاء بمراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم حول موضوع "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان" . يهدف إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ويدعم التنمية المستدامة بالمنطقة العربية والإفريقية، وتسليط الضوء على المقاولة، باعتبارها فضاء سوسيو اقتصاديا، تتفاعل داخله العلاقات وقواعد السلوك المنظمة مع الحقوق الفردية والجماعية. وينظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع عدةقطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، على مدى يومين.

ويروم المنتدى أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية. كما يتوخى النهوض برؤية موحدة لنمو اقتصادي يراعي حقوق الإنسان، وإدماج النماذج الاقتصادية بالمنطقتين العربية والإفريقية الاقتصادية لأسس حماية الحقوق الأساسية، بما في ذلك الحق في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة، وتشجيع الممارسات التجارية المسؤولة من خلال تقييم السياسات المعتمدة إقليميا

ودوليا، ورفع التحديات المشتركة، والنهوض بدور المقاولات المنخرطة في ديناميات التطور والإدماج الاقتصادي في المنطقة.

ويعرف المنتدى مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.
وتركز جلسات المنتدى على الشروط والمكتسبات الوطنية الداعمة لحماية حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية، خاصة الأطر التشريعية والمؤسساتية لدول المنطقة، وإعمال هذه الدول للمعايير ذات الصلة، وانخراطها في المبادرات الدولية والديناميات الإقليمية والثنائية ذات الصلة.
كما تتناول أشغال المنتدى المبادرات والمجالات ذات الصلة بالتنمية المستدامة والاندماج والتعاون الاقتصادي، ودورها في النهوض باحترام حقوق الإنسان في سياق الأعمال التجارية بالمنطقة العربية الإفريقية، فضلا عن مناقشة مستجدات الاتفاقيات الدولية في مجال الاستثمار، خاصة ما يهم تكريسها لضمانات احترام حقوق الإنسان والبيئة.

وبالموازاة مع المنتدى تم تخصيص فضاء للعرض خاص بالمشاركين، من أجل عرض برامجهم وتقديم مبادراتهم وأنشطتهم ذات الصلة بالمواضيع المشمولة بأشغال المنتدى، بما يمكن من تنمية التفاعل وتقاسم التجارب بين ممثلي الدول والمقاولات والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والوكالات الدولية ومنظمات المجتمع المدني والخبراء.

https://www.achkayen.com/629701/.html

المقاولة وحقوق الإنسان... فرصة 2030

عبد الرفيع حمضي

مع انطلاق الاستعدادات لاحتضان كأس العالم 2030، وما يرافقه من أوراش كبرى في مختلف المجالات والجهات، أصبحت المقاولة المغربية في قلب هذا الحدث العالمي. فهي مطالبة اليوم، ليس فقط بإنجاز المشاريع في الآجال المحددة وبالمعايير المطلوبة وهذا لاشك فيه لجودة مواردها البشرية وخبرتها الطويلة، بل مطالبة أيضًا بإعادة تعريف دورها داخل المجتمع، وطبيعة علاقتها بمواردها البشرية، ومحيطها البيئي والاقتصادي.

كل المؤشرات تؤكد ان رقم معاملات المقاولات الوطنية قد بدأت في الارتفاع واحدًا ومثنى وثلاث ورباع، في نفس الوقت الذي أصبحت الأنظار تتجه أيضًا نحو الممارسة الاجتماعية والبيئية للمقاولة .فهي لم تعد مجرّد وحدة لإنتاج السلع وتراكم الأرباح وركوب المخاطر، بل تحوّلت تدريجيًا إلى فاعل محوري في إنتاج القيمة وإعادة توزيعها داخل المجتمع. إنها اليوم نقطة تقاطع بين الاقتصاد والمجتمع، تساهم في تشكيل أنماط العيش، وضمان التوازنات الاجتماعية، والحفاظ على استدامة الموارد.

صحيح أن المقاولة لعبت، منذ نشأة الاقتصاد الحديث، أدوارًا حاسمة في الابتكار والتنمية، لكن المرحلة الراهنة تفرض عليها أدوارًا جديدة تتجاوز منطق الربح والخسارة، لتشمل المسؤولية، والعدالة، واحترام الكرامة الإنسانية. فنجاح المقاولة لم يعد يُقاس فقط بما تحققه من أرباح، بل أيضًا بالأثر الاجتماعي الذي تتركه، وما تضمنه من حق في العمل، والمساواة، والتنمية العادلة بين الأجيال.

"لا يمكن أن تكون الشركات عظيمة في السوق، إذا لم تكن عادلة في المجتمع"

–جون روجرز،

من المسؤولية الاجتماعية... إلى حقوق الإنسان

غالبًا ما يتم الخلط بين المسؤولية الاجتماعية للمقاولة RSE ومفهوم المقاولة وحقوق الإنسان، BHR مع أن هذا الأخير أكثر شمولًا وعمقًا. فالمسؤولية الاجتماعية، كما تم التعارف عليها، تقوم أساسًا على مبادرات طوعية لتحسين صورة المقاولة لدى الرأي العام، غالبًا عبر دعم أنشطة خيرية أو بيئية، دون التزامات قانونية واضحة.

أما مفهوم "المقاولة وحقوق الإنسان"، الذي أقرّت مبادئه التوجيهية الأمم المتحدة سنة 2011، فهو إطار قانوني وأخلاقي يُحمّل المقاولة مسؤوليات دقيقة في احترام حقوق الإنسان، سواء داخل وحداتها الإنتاجية، أو عبر سلاسل التوريد، أو في علاقاتها بالبيئة والمجتمعات المحلية.حيث يرتكز هذا الإطار على ثلاث دعائم رئيسية:

1. التزام الدولة بالحماية من الانتهاكات؛
2. مسؤولية المقاولة في الاحترام والوقاية؛
3. حق المتضررين في الإنصاف وجبر الضرر.

إن توضيح هذا المفهوم، وتبسيطه، مع إدماجه في السياسات العمومية، وفي تكوين الفاعلين الاقتصاديين والقانونيين، يشكل ركيزة لأي نموذج تنموي قادر على الربط بين القوة الاقتصادية واحترام الكرامة الإنسانية.

أين نحن؟

أمام هذا التوجه الحقوقي العالمي، يصبح وطنيا ، احترام مدونة الشغل، بما تتضمنه من مقتضيات، حدًا أدنى وليس هدفًا بعيد المنال. خاصة وان جزء من نسيجنا المقاولاتي لا زال بعيدًا عن هذا الحد الأدنى، فالاجير لازال مجرّد رقم، والقانون عبئًا، والنقابة خطرًا يجب تجنّبه. ليفتح المجال احيانا لممارسات لم تعد مقبولة مثل محاربة العمل النقابي، وعدم التصريح بالأجراء، والطرد التعسفي، وانعدام شروط السلامة المهنية، منتشرة في عدد من المقاولات، بما في ذلك تلك التي تستفيد من الصفقات العمومية ومن مشاريع 2030. وهو ما يطرح سؤالًا كبيرًا حول آليات المراقبة، وإمكانية ربط الاستفادة من المال العام، على الأقل، باحترام صارم للحقوق الأساسية داخل المقاولة.

لكن التحدي اليوم لا يكمن فقط في التشخيص، بل في ابتكار آليات فعّالة للمواكبة والدعم. فالمقاولة لا يمكن أن تنخرط في هذا التحول الحقوقي والتنظيمي من تلقاء نفسها، بل تحتاج إلى تأطير مؤسسي، وتوجيه استراتيجي واضح، يساعدها على فهم التزاماتها، وتأهيل بنياتها، وتكوين مواردها البشرية.

بهذا المعنى، يجب أن تُنظر إلى المعايير الحقوقية لا كقيود، بل كرافعة لتحسين الإنتاجية، وتعزيز الاستقرار الاجتماعي داخل فضاء العمل، ورفع جاذبية المغرب كوجهة استثمارية عالمية، في أفق 2030 وما بعده.

وهذه المسؤولية لا تقع على عاتق الدولة وحدها، بل تشمل أيضًا المنظمات المهنية التي تمثل وتؤطر النسيج المقاولاتي، وعلى رأسها الاتحاد العام لمقاولات المغرب(CGEM) ، إلى جانب غرف التجارة والصناعة، والفيدراليات القطاعية.

فالمطلوب من هذه الهيئات أن تجعل من احترام حقوق الإنسان داخل المقاولة محورًا أساسيًا في اشتغالها، ليس فقط في الخطاب، بل أيضًا في برامج التكوين، والتحفيز، والمواكبة، والمساءلة الذاتية. فكما تحتاج المقاولة إلى تحفيز ضريبي ودعم مالي، فهي تحتاج أيضًا إلى بوصلة قيمية وتنظيمية تضمن انسجام أدائها الاقتصادي مع التزاماتها الاجتماعية.

لا شك أن المغرب المقبل بقوة وارادة وعزيمة على لحظة استثنائية بحجم كأس العالم 2030، يقدر حجم التحديات ليبقى رفع سرعة التحولات داخل النسيج المقاولاتي، مع الجرأة في ربط الامتيازات بالواجبات، والربح بالمسؤولية. مسار لا مفر منه

فالاقتصاد التنافسي لا يبنى بأدوات تقليدية، بل بمنظومة مقاولاتية تكرم الرأسمال البشري ، وتحترم حقوق المستهلك، ومتطلبات البيئة.

لهذا، فإن الفرصة لا تزال قائمة. فالمقاولة المغربية، بما تملكه من طاقات وكفاءات وتجربة، قادرة على أن تتحول إلى فاعل تنموي وحقوقي رائد، إذا ما توفرت لها المواكبة، والقيادة، والجرأة التي تحررها من منطق الريع والمحاباة.

لأن العالم، حين سيتجه إلى ملاعبنا وفنادقنا في 2030، سيلتفت أيضًا إلى مؤسساتنا ومقاولاتنا... وإلى مدى احترامها لكرامة الإنسان.

https://mehwarpresse.com/2025/06/24/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%AD

مراكش تحتضن المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان:

نحو اقتصاد مسؤول يحترم الكرامة الإنسانية

24 يونيو 2025 - 12:00 المحور الصحفي // ايمان لعقاق انطلقت، اليوم الثلاثاء بمدينة مراكش، أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار "من أجل حوار إقليمي داعم الاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، بمشاركة رفيعة من مسؤولين حكوميين وممثلين عن منظمات أممية ودولية وإقليمية، بالإضافة إلى فاعلين اقتصاديين، ومؤسسات وطنية لحقوق الإنسان، ومجتمع مدني وخبراء من الدول العربية والإفريقية.

المنتدى، المنظم من قبل المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان بشراكة مع قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، يأتي في سياق دولي متزايد الوعي بدور المقاولة كفاعل أساسي في التنمية المستدامة، وكفضاء تتقاطع فيه الحقوق الفردية والجماعية مع الديناميات الاقتصادية .يسعى المنتدى إلى إرساء أسس رؤية إقليمية موحدة لنمو اقتصادي منصف وشامل، يأخذ بعين الاعتبار الكرامة الإنسانية، من خلال دعم إدماج المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة المتعلقة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان في السياسات الاقتصادية العمومية والخاصة. كما يشكل مناسبة لتقاسم الممارسات الفضلى والتجارب الناجحة بين الدول والمؤسسات والمقاولات في العالم العربي والقارة الإفريقية .تشمل أشغال المنتدى ورشات تفاعلية وجلسات موضوعاتية تسلط الضوء على سبل تعزيز التشريعات الوطنية وتطوير الأطر المؤسساتية الكفيلة بحماية الحقوق في سياق المقاولة، خاصة الحق في بيئة سليمة، والشغل الكريم، والمساواة في الفرص. كما يتم التطرق إلى مستجدات الاتفاقيات الدولية المتعلقة بالاستثمار، وموقع حقوق الإنسان فيها .وفي هذا السياق، ُينتظر أن تسفر التوصيات عن مقترحات عملية ُتسهم في بلورة ُتعزز دور المقاولة المواطنة وُتشجع الممارسات خارطة طريق إقليمية مندمجة، التجارية المسؤولة، بما في ذلك احترام معايير العمل الدولية، ومحاربة التمييز، وحماية حقوق المستهلك والبيئة.

ومن أبرز ما يميز دورة هذا العام، إحداث فضاء خاص بالعروض والمؤسسات المشاركة، لعرض المبادرات والممارسات المرتبطة بالمقاولة وحقوق الإنسان .يشكل هذا الفضاء منصة مفتوحة للتفاعل المباشر وتبادل التجارب بين ممثلي الدول والفاعلين الاقتصاديين والخبراء، بما يعزز التراكم المعرفي والتنسيق الإقليمي المستقبلي.

https://www.almarrakchi.com/%D8%A8%D9%84%D9%83%D9%88%D8%B4-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D9%84%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88

بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان يعزز الشراكة بين العرب وإفريقيا

قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح بلكوش، في كلمة له خلال افتتاح أشغال المنتدى العربي الإفريقي، اليوم الثلاثاء 24 يونيو الجاري، حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة مراكش على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك حفظه الله بالغ اهتمامه ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح

وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها السيد بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

https://www.alahdat.net/archives/202434#google_vignette

الأحداث الوطنية

السيد بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان تعزيز لمواصلة الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

24 يونيو، 2025 No tags

الأحداث ✍️

قال السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح السيد بلكوش، في افتتاحه يوم الثلاثاء 24 يونيو 2025 أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة مراكش على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد السيد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك حفظه الله بالغ اهتمامه ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة".

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف السيد المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار السيد المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد السيد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها السيد بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

https://nabd.com/s/157061921-6ca5cc/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D9%85%D9%88%D8%B1%D9%8A%D8%AA%D8%A7%D9%86%D9%8A%D8%A7-%D8%AA%D8%B4%D8%A7%D8%B1%D9%83-%D9%81%D9%8A-%D8%A3%D8%B9%D9%85%D8%A7%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%AD%D9%88%D9%84-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%82%D8%A7%D9%88%D9%84%D8%A9-%D9%88%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86

مراكش: موريتانيا تشارك في أعمال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

انطلقت صباح اليوم الثلاثاء في مدينة مراكش المغربية أعمال المنتدى العربي الأفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان المنظم تحت شعار: من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان ، وذلك بحضور وفد رفيع المستوى برئاسة المفوض المساعد لحقوق الإنسان والعمل الإنساني والعلاقات مع المجتمع المدني السيد الرسول ولد الخال .

المنتدى الذي تنظمه المندوبية المكلفة بحقوق الإنسان في المملكة المغربية الشقيقة، بالشراكة مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة اليونيسيف وصندوق الأمم المتحدة للسكان، يحضره أزيد من 200 مشارك من مختلف البلدان العربية والأفريقية ويسعى إلى تعزيز التزامات الدول لحماية حقوق الإنسان في سياق الأنشطة الاقتصادية.

السيد المفوض المساعد لمفوضية حقوق الإنسان و العمل الانساني و العلاقات مع المجتمع المدني ألقى كلمة في الجلسة الافتتاحية لأعمال المنتدى، تطرق خلالها إلى الخطوات الملموسة التي قطعتها بلادنا بفضل التوجيهات السامية لفخامة رئيس الجمهورية السيد محمد ولد الشيخ الغزواني، في مجال تعزيز الإطار القانوني والمؤسساتي لحماية الحقوق، ووضع سياسات لدعم المقاولات الصغيرة والمتوسطة، وتشجيع الاستثمار المسؤول، الذي يحترم كرامة العمال ويحمي البيئة.
كما أكد فيها أن التنمية الاقتصادية الفعالة والمستدامة لا يمكن أن تنجح ما لم تكن مرتكزة على احترام حقوق الإنسان، ومبنية على العدالة الاجتماعية، وضامنة لمشاركة الجميع، في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي.

وفيما يلي النص الكامل لكلمة السيد المفوض المساعد:

بسم الله الرحمن الرحيم
وصلى الله علي نبيه الكريم
السيد المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان في المملكة المغربية الشقيقة،
أصحاب المعالي والسعادة، رؤساء وممثلي الوفود المشاركة
السادة والسيدات ممثلي الهيئات والمنظمات الدولية،

أيها الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،
يسعدني ويشرفني أن أكون بينكم اليوم في المدينة الحمراء، مدينة مراكش الجميلة، مدينة التاريخ والثقافة، للمشاركة في هذا المنتدى العربي الإفريقي الهام حول المقاولة وحقوق الإنسان، المنعقد تحت شعار: من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان .

يمثل هذا اللقاء فرصة حقيقية لتبادل الخبرات والرؤى، وفتح آفاق تعاون جديدة، من أجل تنمية اقتصادية مستدامة تُعلي من كرامة الإنسان، وتضمن العدالة، وتعزز الشراكة بين الشعوب العربية والإفريقية.

أيها الحضور الكريم،
في بلدي موريتانيا، نؤمن إيمانًا راسخًا بأن التنمية الاقتصادية الفعالة والمستدامة لا يمكن أن تنجح ما لم تكن مرتكزة على احترام حقوق الإنسان، ومبنية على العدالة الاجتماعية، وضامنة لمشاركة الجميع، في صنع القرار الاقتصادي والاجتماعي.

WWW.ALMOCHAHID.COM

https://www.almochahid.com/archives/10866

السيد بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان تعزيز لمواصلة الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

قال محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح بلكوش، في افتتاحه يوم الثلاثاء 24 يونيو 2025 أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة مراكش على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك حفظه الله بالغ اهتمامه ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها السيد بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

https://www.k24.ma/archives/7041

المواطنة والحقوق: بوصلة جديدة للعلاقة بين المقاولة وحقوق الإنسان في المنطقة العربية والإفريقية

مراكش، المغرب – احتضنت مدينة مراكش اليوم، الثلاثاء 24 يونيو 2025، فعاليات المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان". يُعد هذا المنتدى، الذي يستمر ليومين، خطوة مهمة نحو تعزيز الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، ويسعى إلى ترسيخ مفهوم الاقتصاد المسؤول الذي يدمج حقوق الإنسان في صلب أنشطته.

افتتح السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، أعمال المنتدى، مؤكداً أن استضافة المغرب لهذا الحدث تعكس ديناميكية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر. وأوضح بلكوش أن المنتدى يمثل إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية، وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الفاعل في المبادرات والأجندات الدولية، بما يخدم مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما. كما شدد على أهمية تعزيز التعاون جنوب-جنوب لتحقيق التنمية البشرية وتقوية المكانة الاقتصادية للمنطقة على الصعيد الدولي.

وفي سياق متصل، استشهد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى "تكاملات الاستثمار" بالمملكة المغربية عام 2005، والتي أبرزت اهتمام جلالة الملك بـ"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة". هذه الرؤية الملكية تؤكد على أهمية دمج الأبعاد الاجتماعية والتنموية في الأنشطة الاقتصادية.

كما تطرق السيد بلكوش إلى الدور المحوري لحقوق الإنسان في" أنسنة "سياسات الدول ومعالجة التحديات العالمية، مثل ويلات الحروب والصراعات الدولية. وأوضح ضرورة مراعاة التغيرات المتسارعة في الأنظمة والمجتمعات، وتزايد الارتباط بين الدول، مما يستدعي معالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات

الحديثة، وعلى رأسها قضية المقاولة وحقوق الإنسان. فقد أصبحت المقاولة مجالاً حيوياً تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، خاصة ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب مثل المساواة والإضراب والانتماء النقابي، وكذلك الالتزامات تجاه الزبائن فيما يخص الجودة والسلامة.

ولتعزيز الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، دعا المندوب الوزاري إلى دعم ذلك بتبني مقاربة للتخطيط الاستراتيجي، بما في ذلك وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان. وتهدف هذه الخطة إلى النهوض بأدوار المقاولات المتعلقة بقيم حقوق الإنسان والديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

وفي ختام كلمته، أشاد السيد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان ضمن أجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية. كما أثنى على الممارسات الفضلى على الصعيد الوطني، مثل الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في الوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية في تكريس المسؤولية الاجتماعية وتجسيد مفهوم "المقاولة المواطناتية". واعتبر هذه الممارسات الجيدة، والتي لها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، تستدعي التشجيع والتقاسم والاستفادة منها.

يُشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان قد اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وتعمل حالياً على إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان، مما يؤكد الأهمية المتزايدة لهذا الموضوع على الساحة الدولية.

https://almolahidjournal.com/archives/126123#google_vignette

مراكش تستضيف المنتدى العربي الإفريقي ...

"اقتصاد مسؤول" محور الشراكة والتعاون جنوب-جنوب

أكد السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان بالمملكة ، أن احتضان مدينة مراكش للمنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار "من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان"، يعكس دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

جاء ذلك خلال افتتاحه أشغال المنتدى الذي يستمر يومين، اليوم الثلاثاء 24 يونيو 2025.

وأوضح السيد بلكوش أن هذه التظاهرة تُعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، وتُشكل إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية. واعتبرها فرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الفعال في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما.

كما شدد على أهمية المنتدى في تقوية التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق التنمية البشرية وتعزيز مكانة الاقتصاد على الصعيد الدولي.

وفي هذا السياق، استشهد السيد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية الموجهة إلى المشاركين في ملتقى "تكاملات الاستثمار" بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك اهتمامه البالغ بـ"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة."

وبعد استعراضه لعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف السيد بلكوش عند الدور المحوري لحقوق الإنسان في "أنسنة" سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها.

وأكد على أهميتها في معالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، مشيرًا إلى ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة القضايا الناشئة التي فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة.

ومن أبرز هذه القضايا، أشار بلكوش إلى "قضية المقاولة وحقوق الإنسان" التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة.

وأوضح أن المقاولة أصبحت مجالًا حيويًا تُمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، خاصة ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب مثل المساواة، الحق في الإضراب والانتماء النقابي، الشغل والحماية الاجتماعية، وكذلك الالتزامات تجاه الزبائن في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار السيد المندوب إلى أن الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي تستدعي دعمًا بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي. واقترح التفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات تؤطر السلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان والديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، بالإضافة إلى الرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

وفي ختام كلمته، أشاد السيد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان ضمن أجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان. كما نوّه بالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان في الوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم "المقاولة المواطناتية."

ووصف السيد بلكوش هذه الممارسات بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، داعيًا إلى تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يُذكر أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان.

https://www.ribatnews.com/artciles/95482

السيد بلكوش: المنتدى العربي الإفريقي للمقاولة وحقوق الإنسان تعزيز لمواصلة الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي

قال السيد محمد الحبيب بلكوش، المندوب الوزاري المكلف بحقوق الإنسان، إن احتضان المملكة المغربية لمنتدى عربي إفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان ينّم عن وجود دينامية إقليمية وإرادة مشتركة لمواصلة التفاعل الحضاري المثمر.

وأوضح السيد بلكوش، في افتتاحه يوم الثلاثاء 24 يونيو 2025 أشغال المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان، تحت شعار"من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان،" التي تحتضنها مدينة مراكش على مدى يومين، أن هذه التظاهرة تعزز الحوار بشأن الشراكة والتعاون بين المنطقة العربية وعمقها الإفريقي، مبرزا أن المنتدى إضافة نوعية للمبادرات الإفريقية والعربية وفرصة لتوحيد جهود المنطقتين وانخراطهما الوازن في المبادرات والأجندات الدولية، بما يراعي مصالحهما وخصوصياتهما وأولوياتهما، ويقوي التعاون جنوب-جنوب خدمة لتحقيق تنمية بشرية ويعزز مكانة اقتصاده دوليا.

وفي هذا السياق، استشهد السيد المندوب الوزاري بالرسالة الملكية السامية التي وجهت إلى المشاركين في ملتقى «تكاملات الاستثمار»، المنعقد بالمملكة المغربية سنة 2005، حيث أبدى جلالة الملك حفظه الله بالغ اهتمامه ب"تبلور حركة واسعة للاستثمارات والتوظيفات المالية تزاوج بين الأهداف المشروعة للربح وبين اعتماد معايير كونية لا تقل مشروعية عنها تتعلق بالمسؤولية الاجتماعية والتنمية البشرية والمستدامة".

وبعد أن ذكّر بعدد من المبادرات التي تناولت مواضيع ذات الصلة بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان، توقف السيد المندوب الوزاري عند دور حقوق الإنسان في أنسنة سياسات الدول وتدخلات مؤسساتها ومعالجة ويلات الحروب والصراعات الدولية والتصدي للاختلالات التي تعرفها، موضحا ضرورة مراعاة تطور الأنظمة والمجتمعات وتزايد حجم الارتباط بين الدول، ومعالجة قضايا ناشئة فرضتها التحولات الحديثة والمستجدات الضاغطة، من بينها قضية المقاولة وحقوق الإنسان التي باتت تشغل المنظومة الدولية لحقوق الإنسان مع مطلع الألفية الثالثة لكون المقاولة أصبحت مجالا حيويا تمارس فيه الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والبيئية، لاسيما ما يتعلق بالالتزامات تجاه العمال في جوانب من قبيل المساواة والإضراب والانتماء النقابي والشغل والحماية الاجتماعية، وكذا الالتزامات تجاه الزبناء في الجوانب المتصلة بالجودة والسلامة وباقي الالتزامات التعاقدية.

ولهذه الاعتبارات، أشار السيد المندوب إلى كون الحماية القانونية والقضائية لحقوق الإنسان في سياق النشاط المقاولاتي، تستدعي دعما بمقاربة للتخطيط الاستراتيجي بالتفكير في وضع خطة عمل وطنية تشجع المقاولات على اعتماد مرجعيات مؤطرة للسلوك المحترم لحقوق الإنسان، والنهوض بأدوارها المتعلقة بقيم حقوق الإنسان وقيم الديمقراطية، وتقييم أثر أنشطتها على حقوق الإنسان، والرفع من قدرات الفاعلين وتعزيز المعرفة العلمية ذات الصلة.

إلى ذلك، أشاد السيد بلكوش بالمبادرات القيمة المتعلقة بإدراج المقاولة وحقوق الإنسان بأجندات شبكات المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان، والآليات العربية والإفريقية المعنية بحقوق الإنسان، وبالممارسات الفضلى على الصعيد الوطني التي ينبغي تشجيعها وتقاسمها مع دول المنطقة، خاصة الأعمال المتصلة بترسيخ ثقافة حقوق الإنسان بالوسط المقاولاتي، والمبادرات النموذجية لمؤسسات عمومية صناعية وتجارية ومقاولات عمومية مغربية بشأن تكريس المسؤولية الاجتماعية والنهوض بالأبعاد التضامنية وتجسيد مفهوم المقاولة المواطناتية، وهي الممارسات، وصفها السيد بلكوش بالجيدة ولها نظائر في عدة دول إفريقية وعربية، ينبغي تشجيعها وتقاسمها والاستفادة منها.

يشار إلى أن المنظومة الأممية لحقوق الإنسان اعتمدت مبادئ الأمم المتحدة التوجيهية بشأن الأعمال التجارية وحقوق الإنسان سنة 2011، وانخرطت في إعداد مشروع اتفاقية ملزمة حول المقاولة وحقوق الإنسان ما زالت المفاوضات بشأنها متواصلة، إضافة إلى حرصها على تنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بالأعمال التجارية وحقوق الإنسان

https://eco17.info/%D9%85%D8%B1%D8%A7%D9%83%D8%B4-%D8%AA%D8%AD%D8%AA%D8%B6%D9%86-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B9%D8%B1%D8%A8%D9%8A-/%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%81%D8%B1%D9%8A%D9%82%D9%8A-%D8%AD

مراكش تحتضن المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان

تحتضن مدينة مراكش يومي 24 و25 يونيو الجاري، أشغال **المنتدى العربي الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان** المنظم بمبادرة من المندوبية الوزارية المكلفة بحقوق الإنسان حول موضوع "**من أجل حوار إقليمي داعم لاقتصاد مسؤول يراعي حقوق الإنسان**".

وأفاد بلاغ صادر عن المندوبية توصلت "إيكو 17" بنسخة منه أن هذا المنتدى المنظم بشراكة مع عدة قطاعات حكومية ومؤسسات وطنية وهيئات أممية، يأتي تجاوبا مع التوجهات الدولية والإقليمية والديناميات المنبثقة عن اللقاءات الدورية التي سبق أن عقدت حول هذا الموضوع من قبيل المنتدى الإفريقي حول المقاولة وحقوق الإنسان (منذ 2022) والحوار العربي (المنعقد بالدوحة في أكتوبر 2024).

وأشار البلاغ إلى أن هذه التظاهرة تهدف أساسا إلى تشجيع الحوار وتبادل التجارب، بما يعزز احترام المقاولات لحقوق الإنسان ودعم التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

وأضاف أن المنتدى يروم أيضا، بحث سبل التعاون الإقليمي وتقاسم الممارسات الفضلى واستخلاص الدروس من إعمال المبادئ التوجيهية للأمم المتحدة حول الأعمال التجارية وحقوق الإنسان، بما يساهم في تعزيز الانخراط في ديناميات دعم مسار التنمية المستدامة في المنطقة العربية والإفريقية.

وأشار المصدر ذاته إلى أن المنتدى العربي الإفريقي سيعرف مشاركة أزيد من 200 شخصية تضم مسؤولين من عدد من الدول العربية والإفريقية ومنظمات أممية ودولية وإقليمية ومقاولات عمومية وخاصة، إلى جانب ممثلين عن المؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان ومنظمات المجتمع المدني وباحثين وأكاديميين وخبراء في المجال.

وستتميز أشغال المنتدى بمداخلات رفيعة المستوى لممثلي دول المنطقة ومسؤولين سامين في هيئات إقليمية ودولية، إلى جانب برمجة جلسات موضوعاتية وتنظيم رواق لعرض مبادرات وبرامج المشاركين ذات الصلة بهذا الموضوع وللتفاعل المباشر بين ممثلي الحكومات ومؤسسات حقوق الإنسان والفاعلين الاقتصاديين ومنظمات المجتمع المدني، والوكالات الأممية، والخبراء والأكاديميين.